

محضر الجلسة رقم 195

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440هـ (18 ديسمبر 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

1- الموضوع الأول: "السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي";

2- الموضوع الثاني: "تحديات تأهيل الرأسمال البشري".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241، 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- الأول يتعلق ب "السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي";

- والموضوع الثاني يتعلق ب " تحديات تأهيل الرأسمال البشري".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بالنصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون

بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص؛

2- مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

ويأحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار؛

3- مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛

4- مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛

5- مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، في إطار قراءة ثانية؛

6- مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، في إطار قراءة ثانية؛

7- مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (الموافق 12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 18 دجنبر 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

ونشر الآن في معالجة أسئلة المحور الأول المتعلق ب " السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"، وقد توصلنا بشأن هذا المحور ب 7 أسئلة نبدأها بأول سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إخواني أخواتي،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة حول تحقيق السلم الاجتماعي ومقومات الإقلاع الاقتصادي.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

ثاني سؤال في هذا الباب هو للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

ومن زاوية نقابية، السؤال لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

سؤالنا السيد الرئيس هو: ماذا أعدت الحكومة لإقامة سلم اجتماعي حقيقي من أجل الإقلاع الاقتصادي؟

السيد الرئيس:

وآخر سؤال في المحور لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

دور الحكومة في إقرار السلم الاجتماعي دون الحوار الاجتماعي. شكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة تفضلوا للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

أريد أن أشكر الجميع على اختيار هذا الموضوع وعلى هذا السؤال ذات الأهمية الكبيرة في موضوع السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي. فلا شك أن السلم الاجتماعي هو واحد العامل مهم، عامل أول لتوفير الأمن وتوفير الاستقرار، عامل ثاني لتحقيق التنمية وتحقيق الازدهار في أي مجتمع من المجتمعات.

وانطلاقاً من ذلك فإن العوامل التي يمكن أن تساهم في السلم الاجتماعي، كما تعرفون جميعاً، متعددة، ولكن نبغي نقول واحد القضية، عندما تتمتع، إلى فكرنا في الدول اليوم التي تعاني من الاضطراب الاجتماعي، أو التي تضرر فيها السلم الاجتماعي، هذه الدول، من ماذا تعاني؟ ما هي الأسباب التي أدت لهذا الشيء؟ وكيفاش نقيمو روستنا في هذا السبيل؟

بغيت نقول، كمين عدد من العوامل، ولكن بغيت حتى أنا نهضر بالخصوص على جوج أو ثلاثة د العوامل:

العامل الأول، هو تعزيز الحقوق والحريات، وتوفير الثقة بين الفاعلين وفي الفاعلين؛

ثانياً، تعزيز السياسات الاجتماعية؛

ثالثاً، تحسين المناخ الاجتماعي.

فبما يخص الموضوع الأول، الذي هو تعزيز الحقوق والحريات، يمكن أن نقول بأنه المغاربة يمكن أن يفخروا، لأن الحمد لله بلادهم حققت عدد من المكاسب في هذا المجال، مكاسب مهمة، والديمقراطية وحماية حقوق

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في نفس السياق، كنسألكم السيد رئيس الحكومة عن العمل الحكومي للحفاظ على السلم الاجتماعي في علاقته مع تحقيق الإقلاع الاقتصادي. وشكراً.

السيد الرئيس:

وثالث سؤال لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو التي تعتمد اتخاذها من أجل تحقيق متطلبات الإقلاع الاقتصادي وإرساء مستلزمات السلم الاجتماعي ببلادنا؟

السيد الرئيس:

سؤال في نفس الموضوع، وربما من زاوية أخرى للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر السلم الاجتماعي منطلقاً وهدفاً لكل إقلاع اقتصادي حقيقي.

على هذا الأساس نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم حول التدابير التي ستتخذونها لإقرار سلم اجتماعي يوفر المناخ الملائم للإقلاع الاقتصادي المنشود.

شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

الفريق الاشتراكي المحترم لديه سؤال في نفس المحور.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة،

ما هي المقاربة الحكومية لإقرار السلم الاجتماعي قادر على إنتاج نمو اقتصادي حقيقي؟ شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

الأمنية، دابا الآن غادي ييدو يسجلو بالكاميرا جميع تلك التدخلات باش نحيمو حقوق المواطنين، نحيمو حقوق رجال الأمن أيضا، ونحيمو حقوق المؤسسات، ونحيمو الممتلكات العامة والخاصة، وغادي تكون عندنا حجج على، هل كين التجاوزات ولا ما كيناش التجاوزات؟ واش هذا تم في إطار القانون أو ما تمش في إطار القانون؟ وهذا شيء مهم، هذا جزء من الحكامة الأمنية الذي سيزيد بلادنا خطوات إلى الأمام.

أيضا هناك دليل التعامل الأمني مع الاحتجاجات، وهاد الدليل هذا سيتم إعداده، وغادي يكون عندو واحد الدور كبير في عقلنة الحكامة الأمنية، اليوم عندنا فيما يخص مخافر الشرطة، عندنا الإطعام، راه في مشروع قانون المالية هذا ينص على تعزيز حقوق الأفراد الذين يكونون تحت الحراسة النظرية، تعزيز حقوقهم، تعزيز حقوقهم.

ولكن وقت ما حققنا شي حاجة احنا كنطمعو نحققو أكثر، احنا راه ما عندناش باقين طامعين زيدو أكثر، هاد الشيء يمكن يتم إلى تعاملنا مع الإنجازات اللي حققها بلادنا، أولا، بالعرفان، ثانيا، حققناها جميعا، راه ماشي واحد، حققها هاد الحزب ولا هاد لا، ولا حتى هاد الحكومة، كل حكومة كتزيد شوية، باش نكونو منصفين، كتزيد شوية، ولكن احنا عندنا الآن تحدي باش زيدو أكثر في المستقبل.

إذن الحمد لله على هاد المستوى، راه حققنا أمور ونطمع في تحقيق أكثر، وهاد الخطة بإذن الله غادي تشكل لنا واحد خارطة الطريق في هاد المجال، وبالخصوص أنها تم وضعها بطريقة تشاورية وتشاركية مع الفاعلين الحقوقيين، مع الإدارات المعنية، مع المؤسسات الدستورية، كلشي ساهم باش تخرج الجميع بتملكها أو الجميع يخدم باش يطبقها في الواقع.

هناك أيضا اللي هو داخل في الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن تكون الإدارة في خدمة المواطن، وهذا راه درنا فيه عدد من الإجراءات ومن القرارات، والهدف منها هو تعزيز الثقة، ثقة المواطن في الإدارة، ثقة المواطن في المؤسسات، ثقة المواطن في وطنه، لأن به غادي تزداد الثقة ديال المواطن، واحنا هاد الثقة كاملين نعرزها، ليس أمرا بيد جهة دون جهة أخرى، الفاعلين السياسيين كلهم يعطيو واحد الوجه حضاري، نبيل للممارسة السياسية، لأن الثقة إذا انهارت تنهار في جميع المؤسسات، ما يمكنش تقولو الثقة ما غاديش تكون في الحكومة وغادي تكون في البرلمان، وغادي تكون في البرلمان ما غاديش تكون في جهاز آخر، أو في فاعل آخر، جميع الفاعلين.

وهاد الشيء فيه التعاون ديال الجميع، خاصنا وبدءا برئيس الحكومة، مرورا بالوزراء والبرلمانيين والمسؤولين الإداريين حيثما كانوا، خاص الجميع يكون في بلاصتو قادر، يكون العمل ديالو والكلام ديالو فيه المصادقية، كيغطي المصادقية للمواطنين.

وأنا اللي مسؤول على الحكومة هاد الشيء اللي كتقولو للوزراء باستمرار، ما كين مجلس حكومي ولكن كنعاول ما أمكن نعاود هاد الهضرة

الإنسان هي الضامن الأساس والأول والمحوري في السلم الاجتماعي، ويمكن أن نرجع إلى الوراء لنذكر ونتذكر سنة 2010-2011، لما انطلقت 20 فبراير، وانطلقت عدد من المطالبات في بلادنا، وكيف أن خطاب جلالة الملك في 9 مارس الذي أعطى فيه الانطلاقة لتعديل الدستور وإعداد دستور جديد (دستور 2011)، وأعطى الانطلاقة لعدد من الإصلاحات، وكيف أن هاد الخطاب ديال جلالة الملك هدا الأمور، وأعطى واحد المقاربة مغربية عرف بها المغرب، مقاربة مستقبلية، مقاربة إصلاحية، مقاربة تشاركية بالطريقة التي وضع بها مشروع الدستور آنذاك، ومقاربة تنصت إلى الوطن وإلى المواطنين.

ثم بعدها جاء الاستفتاء على دستور 2011 وجاءت الانتخابات ديال 2011 أيضا، وكيف أن هاد القفزة التي خطتها بلادنا بتعاون الجميع، وعلى رأسنا جميعا جلالة الملك محمد السادس، جنبنا بلادنا كثير من المطبات عاشتها وتعيشها ولا تزال تعيشها بلدان أخرى.

لا بد أن نتذكر هاد اللحظات لأن هي اللي غادي تعطينا واحد الإضاءة على المستقبل القريب والبعيد.

ولا بد إذن في هذا الإطار أن نقول بأن التعزيز ديال هاد المسار هو شيء ضروري، أساسي.

صحيح أنه بلادنا باقي فيها إشكالات، باقي، لا ينكره أحد، ولا بد أن نتعاون جميعا لمواجهة هاد الإشكالات، ولكن أيضا هذا ما خصوص ينسينا أن بلادنا أيضا دارت عدد من الخطوات الإيجابية الكبرى في هذا المجال، وإذا ما تذكرناش الإيجابيات ما يمكنش نهائيا نعالجوا السلبيات.

اليوم، الحمد لله، بلادنا تتوفر على مؤسسات دستورية تعززت صلاحياتها وتعني مسيرتنا الديمقراطية وأغنتها، عندنا أيضا استقلالية السلطة القضائية واستقلالية النيابة العامة، اللي جات بعد دستور 2011 واللي كرسست استقلالية القضاء في قضاء مستقل، وعندنا تطوير في الحكامة الأمنية.

ويمكن أن أقول أن الحكومة من نهار جات في البداية ديالها، وهاد الشيء سجلناه في البرنامج الحكومي، قامت بالنحيين والمصادقة على الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعيا منها بالأهمية ديال هاد الموضوع، ووعيا منها بأن خاصنا نديرو مزيد من التطوير في ديمقراطيتنا وفي منظومة حقوق الإنسان عندنا.

واليوم راه هاد الشيء غادي يتطور أكثر، الحمد لله، كين بزاف في البرامج ديال هاد الخطة، اللي الحمد لله جلالة الملك طلب السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان باش يوضع الخطة التنفيذية، وهي في القريب غادي تكون موجودة بإذن الله، هاد الخطة التنفيذية اللي غادي تمشي بنا إلى الأمام.. بعض الاختلالات التي لا تزال موجودة، صحيح أنه مثلا الحكامة الأمنية تطورت، ولكن الحكامة الأمنية خاصها تتطور أكثر، واليوم راه في التدخلات الأمنية اللي يمكن تقوم بها في إطار صلاحيات السلطات

الخاص للعالم القروي، هناك فيه واحد النسبة ولكن نسبة غادي تقي من القطاعات الحكومية المعنية، نسبة من الجهات، نسبة من الجماعات، ولذلك هناك شركاء متعددين اللذين يساهمون في هذا البرنامج، وكنحصر باش هاذ البرنامج يكون موجه إلى.

أولا، إلى الجهات وإلى المناطق المعنية والمهاور ديالو معروفة، الطرق، التعليم، الصحة بالخصوص باش يمكن هاذ التفاوت المجالي اللي كين نخلصه في 5 أو 4 سنوات المقبلة، وإن شاء الله هاذ غادي، وإلى شفتو راه البرامج ديالو الحمد لله كتحقق، ولكن بطبيعة الحال ما يمكنش نبتاوا كلشي، ذاك الشيء اللي ف 2021 غينظر 2021، كين برامج لكل إقليم، والبرامج بالمناسبة كندار محليا ما كندار مركزيا، مركزيا غير غادي كنفوفوها وكتدوز لجنة وطنية، وإلا هي برامج كم على مستوى العمالات، على مستوى كل إقليم وكل عمالة محليا كيشاركو فيها الفاعلين المحليين.

هذا درنا ليه واحد نظام حكامه هي اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، هي اللي غادي أسمو.. وغادي نغندوها لأول مرة بعد شهر أو شهر ونصف، الهدف ديال العقد ديالها أشنو هو؟ هو تقييم البرامج السابقة، كشف الاختلالات أو النقص أو التأخر فهاذيك البرامج ديال السنة الماضية والمصادقة على التوجهات ديال البرنامج ديال السنة التي تليها.

لا بد أن أتحدث هنا عن مواصلة تنفيذ برامج اجتماعية سابقة في مجال التعليم، "تيسير" لأول مرة غيتدعم، وكما قلت غير منذ أسبوع أو أسبوعين في مجلس النواب من قبل فين ما مشينا كيجيو رؤساء الجماعات ويقتول لك جماعة قروية حدايا كيستافد من "تيسير" احنا ما كنستافدوش من "تيسير"، وعندو تأثير على الهدر المدرسي، اليوم راه تعمم وهذا واحد الإجراء الذي وعد به في البرنامج الحكومي، الحمد لله لقي مباركة جلالة الملك وتقدمت هاذ البرامج الاجتماعية أمام جلالة الملك، وغادي نغفرو الآن من 700.000 تلميذ إلى مليون 1.100.000 تلميذ وبطبيعة الحال من 700 مليون درهم إلى 2.1 مليار درهم، وغادي يشمل في الابتدائي جميع المناطق في العالم القروي، وفي الإعدادي جميع المناطق في العالم القروي والعالم الحضري، وهذا غير مسبوق وهادي قفزة مهمة في تنفيذ هاذ البرنامج ديال "تيسير". باش نطوروه أكثر من قبل احنا ما نكرهوش نطوروه، ولكن هذا التطوير، هذه قفزة هاذ البرنامج اللي بدا من 2006 إلى اليوم راه مهم.

بطبيعة الحال رفع الدعم، رفع العدد ديال الأرامل المستفيدات من صندوق الأرامل اللي بدا في إطار الحكومة السابقة اللي وصلنا الآن لأكثر من 87.000 أرملة، وكيم حوالي 155.000 يتيم، هذا برنامج غادي يتعزز أكثر وغادي يبقى مستمر لأن حتى هو مهم.

بطبيعة الحال قمنا بتوسيع لائحة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل الاجتماعي كما كتعرفو، واللي كيم بالخصوص بالنسبة للنساء

هاذي، الوزراء عليهم أن يكونوا مع المواطنين، خاصهم يقوموا بالواجب ديالهم، ما عنديش أنا، ما كينش في هاذ الحكومة وزير فوق العادة أو وزير كنسميوه (super) وزير، وزير عندو امتياز خاص، ما كينش.

الوزراء يجب أن يقوموا بواجبهم، وفي آخر مجلس تحدثت على الحضور في البرلمان وتحدثنا على الأسئلة الكتابية والجواب عليها، وغادي تقيمو أكثر، هذا غير جانب، ولكن في الجوانب الأخرى نفس الشيء، ولكن هذا خاص ينسحب على الفاعلين الآخرين أيضا، على الأحزاب السياسية، على النقابات، على البرلمانين، وعلى الجماعات، على رؤساء الجماعات، على المستشارين الجماعيين، خاص الطبقة السياسية تعطي إشارات قوية على أنها نزيهة، على أنها مع المواطن، على أنها تستحق ثقة المواطن، هاذ الشيء اللي يمكن أيضا نستعدو بهاذ الثقة في الفعل السياسي، في العمل السياسي، في الأحزاب السياسية، باش نزيدو عدد المنتمين للأحزاب السياسية يفوت هاذيك 2.5 و3% اللي كينة، يفوت عدد المنتمين اللي داخلين في النقابات 5 ولا 6% على أكبر تقدير اللي كينة دبا، خاص نزيدو ما يمكن نزيدو إلا بأن نفتح المواطن بأن هذه الأحزاب تستحق ثقتهم. إذن هذا بالنسبة للمحور الأول: اللي هو المحور ديال تعزيز الحقوق والحريات وتعزيز الثقة في المؤسسات وفي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، الفاعلين العموميين كلهم، بطبيعة الحال الإعلام عندو دور وحتى هو يجب أن يستعيد ثقة المواطن.

المحور الثاني: هو تعزيز السياسات الاجتماعية، وهو محور اهتمت به الحكومة اهتماما خاصا، يمكن نقول بأن قانون المالية 2018 وقانون المالية دابا راكم صادقوا عليه في مجلس المستشارين 2019 بجوج عندهم نفس اجتماعي قوي، بل نفس اجتماعي تقوى من قانون إلى قانون، ولكن هناك أيضا عدد من الإجراءات اتخذناها في هاذ المجال.

المحور الأول فهاذ التعزيز ديال السياسات الاجتماعية هو بطبيعة الحال البرامج الاجتماعية، البرامج الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. الحمد لله الآن هاذ البرامج تعددت ولكن تقوت، واحنا جينا وقلنا من البداية بأن كل برنامج عندو هاذ الطابع هذا كان قبل منا سواء الحكومة السابقة أو الحكومة اللي قبل منها أو الحكومات الأخرى، نحن سنوسعه وسنطوروه ونغنزروه ونحصره باش يوصل في النتائج ديالو إلى المواطنين والمواطنات اللذين يستحقونه.

ثانيا: أن نبدع برامج جديدة أيضا تسير في نفس الاتجاه الذي هو تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة الدنيا. وهذا فيه عدد من البرامج، فيه مواصلة تنفيذ برنامج تقليص التفاوتات المجالية والاجتماعية.

هاذ البرنامج ديال تقليص التفاوتات المجالية اللي هو بدا في 2017، 2018 وبرنامج 2019 إن شاء الله غادي نحصره باش يتوسع هاذ السنة في 2019 غادي تكون الميزانية ديالو 7.4 مليار، ماشي كلها من الصندوق

هاد برنامج الاستهداف غادي يصحح لنا هذه الاختلالات في المستقبل إن شاء الله وغادي نجيبو مشروع قانون خاص بهذه المسألة قريبا إن شاء الله، ربما في أسابيع محدودة غادي يكون هاد مشروع القانون موجود باش يمكن تطور عملية الاستهداف، هذا ثانيا.

ثالثا: لا بد أن نتحدث عن تحسين المناخ الاجتماعي، وتحسين المناخ الاجتماعي فيه عدد من الإجراءات تهدف أولا لتحسين علاقات الشغل بين المشغلين وأرباب الشغل، وهاذ الشيء أولته الحكومة واحد الاهتمام خاص واتخذنا فيه، بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين ومع المقاولات، عدد من الإجراءات، وبالتالي في هذا الصدد هناك تتبع اليومي لمناخ الشغل داخل الوحدات الإنتاجية، لضمان التدبير الجيد للتزاعات ديال الشغل من قبل الوزارة المعنية.

هناك تعزيز حكامه تدبير العلاقات المهنية وتحسين المناخ الاجتماعي وضمان استقراره، هناك أيضا عرف مجال إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية تطور ملحوظ، حيث تم تسجيل خلال الثلاث سنوات الأخيرة إبرام 26 اتفاقية شغل جماعية، كان لها أثر إيجابي في استقرار المناخ الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية، وبالتالي تعزيز تنافسيتها، وبالتالي أيضا الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأجراء وللمقاولة على حد سواء، وبهذا نعرف كيف أن تحسين علاقات الشغل وتحسين المناخ الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي.

ولكن أيضا مواصلة الحوار الاجتماعي بطبيعة الحال، كما تعرفون وهاذ الشيء أصبح واضحا، والحكومة عندها واحد الاهتمام خاص بالحوار الاجتماعي، بمأسسته، بإدامته واستمراره، وبالتالي تعقدت عدد من الجولات في هاذ المرحلة التي تمت، وتدارت فيها واحد مجموعة الخطوات، على الرغم بأننا اليوم باقي ما وصلناش لواحد الاتفاق، ولكن احنا عندنا كل الإرادة للاستمرار وكل العزم على الاستمرار للوصول إلى الاتفاق في هاذ المجال على جميع المستويات، وبطبيعة الحال الاتفاق الثلاثي.

ولكن أريد أن أشير إلى أن الحوار الاجتماعي متواصل على مختلف المستويات ماشي فقط على هذا المستوى، وذلك من خلال انتظام اجتماع الهيئة الثلاثية التركيب التي كلها حوار اجتماعي، مجلس طب الشغل مثلا، مجلس المفاوضة الجماعية وغيره من المجالس التي هي كلها التي تنعقد بانتظام والتي هي أيضا مجال ديال الحوار الاجتماعي متواصل.

وأيا أريد أن أقول بأن الحكومة مهيئة بالتشاور حول أسس ميثاق اجتماعي جديد يحقق السلم والتناكس الاجتماعي ويرسي قواعد تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، مع الاستفادة من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الموضوع، والحكومة منكب على بلورة هاذ الميثاق تنفيذيا للالتزامات، بموجب البرنامج الحكومي بطبيعة الحال التي وعدنا فيه بهذا، غير أن هاذ المشروع في الواقع لا يهم الحكومة وحدها يهم جميع الفقاء، وبالتالي غادي يكون مجال التشاور ومجال التشارك في حوار هادي

المطلقات المستحقات ديال النفقة وآن وسعناه ماشي فقط النساء المطلقات ولكن النساء المعوزات عندما يتبين عوز الزوجة وقع لها مشاكل مع الزوج ديالها وما بقاش ينفق عليها، حتى هذه، ودخلنا حتى الناس المستحقون ديال النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، وخا ما تكونش الأم، توفت إلى كانت الحالة ولا الجدة هي التي تتكفل به، زدنا مستحقو النفقة من الأولاد الخاضعين للكفالة وهاذ الشيء داز في قانون المالية ديال 2018 ودوزناه أيضا في التعديل ديال القانون ديال القانون الخاص بخدمات صندوق التكافل الاجتماعي.

برنامج التعويض عن فقدان الشغل اللي هو برنامج بدا في إطار الحكومة السابقة، وآن هناك عمل لتطوير عن طريق تعديل قانون الشروط ديالو باش يمكن يتوسع أكثر ويستفيدو منو الشغيلة الذين يفقدون شغلهم.

هناك برامج لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، هذه عندها فيه عدد من البرامج كثيرة الحمد لله أدت الدور ديالها هذه غير 3 سنوات باش تطورت بشكل كبير، وأريد أن أشير هنا إلى إجراء مهم لأول مرة غادي نديره، وغادي تكون أول مباراة خاصة مشتركة لذوي الإعاقة وهاذ مطلب قديم لأول مرة غادي تكون في الأحد المقبل إن شاء الله 50 منصب، والسنة المقبلة راه خصصنا لها في مشروع قانون المالية ديال 2019، 200 منصب إضافة إلى 7%، اللي غادي تكون في القطاعات، وهذا أنا كنظن بأنه شيء مهم أيضا.

بطبيعة الحال، مواصلة مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي حتى هي تطورت كما وكيفا في هذه المرحلة الثالثة ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إذن على المستوى الاجتماعي يمكن أن أقول هناك على مستوى البرامج الاجتماعية هناك اهتمام لتطويرها وتنويعها وتوسيعها، ولكن على الرغم من هذا احنا طامعين في أكثر، ولذلك درت واحد المناظرة وطنية للحماية الاجتماعية منذ أسابيع فقط، الهدف منها هو هذه الحماية الاجتماعية كلها اللي داخل فيها هذه البرامج وداخل فيها أمور أخرى كيفاش نديره التنسيق فيما بينها والتي ورثنا 139 برنامج اللي جاء على مدى 15 سنة تقريبا أو أكثر، كيفاش نشوفو تنفع أكثر الفئات الهشة والتي تستحق هذه البرامج، كيفاش يمكن تطور الحكامة ديالها، وهاذ الشيء إن شاء الله هذه المناظرة خرجت لنا عدد من التوصيات، هناك دراسة لها وغادين في 4 ديال المحاور باش تطور هذه الحماية الاجتماعية تكون توسع كما وكيفا، ولكن من أهم ما فيها هو ماذا؟ هو السجل الاجتماعي الموحد اللي غادي يمكننا باش يكون الاستهداف فعلا يذهب إلى المستحقين.

راه قلنا مرارا بأن "راميد" اللي هو نظام المساعدة الطبية هذا اللي كتعطى لهم بطاقة ديال المساعدة الطبية، اكتشفنا بأن 11% أو 10% من الناس اللي كيستفيدو منه لا يستحقونه فعلا، كتوقع أخطاء، كتوقع فلذلك

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن تؤكد منذ البداية على الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي، الذي يندرج ضمن الأولويات المطروحة القصوى على جدول أعمال بلادنا، نظرا لارتباطه باستمرار واستدامة الاستقرار بأبعاده السياسية والاجتماعية في سياق إقليمي ودولي مليء بالاضطرابات وسريع التحولات.

إن تأمين السلم الاجتماعي قد أضحي اليوم مطلباً حيويًا، فهو بقدر ما يشكل إحدى متطلبات الإقلاع الاقتصادي، فإنه عنصر أساسي وصام أمان لتفادي ومعالجة مختلف بؤر الحاضر والمستقبل.

للأسف مجهود الحكومة في هاذ الباب ظل محدودًا، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في تأسيس نوع من الشك في المستقبل وتعاطف الشعوب بانعدام الثقة، الذي ما انفك يأخذ منحى تصاعديًا، مع ما ينبج عن ذلك من آثار سلبية على التماسك الاجتماعي.

إن استمرار العديد من الأعطاب التي يعرفها كل الارتقاء الاجتماعي واقتصاد الربيع والفوارق الاجتماعية والمحالية والصعوبات المتعلقة بالولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية والعمل والشغل وارتفاع معدل البطالة، ساهمت مجتمعة في تعزيز واقع الإحساس بالشك في المستقبل وفقدان الثقة، والتي كان من نتائجها توسيع خريطة الفقر وخاصة الفقر النقدي، لدرجة أصبح يشمل جزءا هاما من الطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى ما عرفه الاقتصاد الوطني من انحدار خطير إذ شهد تدهورا بنيويا غير مسبوق تجسده نسب نمو ضعيفة بلغت 1.6% في سنة 2016.

وهكذا فإن السمة الأساسية لاقتصادنا الوطني هي الضعف وغياب الأثر الاجتماعي، مما زاد عدد العاطلين في المغرب ب 49.000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة.

وحسب معطيات خاصة بالبنك الدولي لسنة 2017 فهناك أزيد من 2.5 مليون شاب وشابة مغاربة لا تعرف أين هم، وماذا يفعلون. ومع الأسف السيد رئيس الحكومة المحترم، فهؤلاء الشباب يجدون ضالتهم في الانحراف وفي قوارب الموت وفي غيرها من الظواهر التي تفتك بأمل هذا الوطن وقوته الحقيقية، وهو ما يدفعهم للأسف للتعبير عن قلقهم بإبداعات تعبيرية وشعاراتية، كانت أهمها "في بلادي ظلموني" التي تتهز بها مدرجات الملاعب الوطنية كل نهاية أسبوع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قد تنفق جميعا بأن إصلاح صندوق المقاصة يشكل أحد المداخل

وحوار رصين مع جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في القريب، إن شاء الله.

واحنا تنأملو باش يكون هاذ الميثاق الاجتماعي واحد الإطار تعاقدي، الذي يحدد مجالات الحوار، مستويات الحوار، منهجية الحوار، آليات الحوار في المستقبل، وأيضا يحدد التزامات مختلف الأطراف وآليات تنفيذ الالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات الجماعية وآليات تسوية الخلافات المترتبة عن ذلك.

وأتمنى أن يكون هذا الميثاق إطار مرجعي لبناء التوافقات الكبرى بشأن مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتحديات الآتية والمستقبلية لبلادنا.

هذه إذن هي المحاور الثلاث في العموم، دون الدخول في عدد من التفاصيل، التي إذا رغب السيدات والسادة المستشارين أن أرجع، يمكن أن أرجع إليها.

لكن بغيت نأكد في الأخير على الوعي ديال الحكومة في هاذ المستويات الثلاث وغيرها على أهمية الحفاظ على السلم الاجتماعي، وأنا لما قلنا في البداية حكومة الإنصاف والإنجاز على أساس أنه نحن مستعدون للإنصاف إلى أي اقتراحات وإلى أي مطالب وإلى أي انتظارات يمكن أن نلبها ونعمل على تلبيتها، ودليله أنه مشروع قانون المالية الحالي استجابات الحكومة لعدد من التعديلات ديال الفرق لا ديال الأغلبية ولا ديال المعارضة.

وأيضا نحن عازمون على المضي إلى الأمام في هذه المستويات الثلاث بتحقيق مزيد من الإنجازات ذات الطابع الحقوقي، ذات الطابع السياسي، ذات الطابع الاجتماعي وذات الطابع الاقتصادي، التي تعزز السلم الاجتماعي، الذي هو محمما تكن الإشكالات اللي كايينة ومحمما تكن ردود الفعل اللي تتكون أحيانا - وهي محترمة - من المواطنين والمواطنات في السلم الاجتماعي، الحمد لله، تعم بلادنا بحظ مقبول منه، احنا بغينا نظوره، نديرو أكثر ولكن هناك حظ مقبول.

وأريد أن أشير في الأخير، مرة أخرى، إلى ضرورة أن نعمل جميعا على الحفاظ على الثقة في الفاعلين السياسيين، الثقة في الفاعلين الاجتماعيين، الثقة في مؤسساتنا كي نستطيع أن نقوم بدورها في الحفاظ على هذا السلم الاجتماعي.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

نتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب الذي استمعنا إليه، وأول كلمة لفريق الأصالة والمعاصرة تفضل السيد المستشار المحترم.

خاصة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تمر ببلادنا. وتأسف أيضا عن فشلكم في خلق المناخ الملائم في تحقيق التماسك الاجتماعي والحد من الفوارق، أهم نجاح حققتموه هو ضمان استمرار العوائق التي تعترض المبادرات الاقتصادية ولا تشجع على خلق الثروات وتوزيعها العادل، بالإضافة إلى إقبال البلاد بالديون.

فعن أي سلم اجتماعي سنتحدث السيد رئيس الحكومة المحترم؟ سلم هش يكرسه غليان في الشوارع والميادين ووسائل التواصل الاجتماعي، والأجدر بالقول إننا نعيش غليان اجتماعي يهدد الإقلاع الاقتصادي ويرهن مستقبل البلاد.

سيسجل التاريخ عليكم السيد رئيس الحكومة المحترم سنوات عجاف وتخلف اقتصادي واجتماعي، كما سيسجل على حكومتكم أنها أخلفت موعدها مع التاريخ يهدر مكتسبات دستورية متقدمة لفترة ما بعد 2011.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ندعوكم في فريق الأصالة والمعاصرة، من أجل تدارك هذا الهدر للتفكير في إحداث آليات تعهد إليها محام الرصد وتتبع التحديات التي يطرحها موضوع السلم الاجتماعي وتقييم آثاره على الاستقرار والإقلاع الاقتصادي، كما ندعوكم إلى الإسراع في وضع تدابير براغماتية وواقعية لتبديد مشاعر الشك والإحساس بالخوف من المستقبل، مع التحلي بسمة التواضع في العلاقة مع باقي الفرقاء وامتلاك الوعي الكافي بحجم مسؤوليتكم في إرساء دعائم السلم الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا في الحقيقة بإمعان لمداخلاتكم التي تكلمتم فيها على المداخل ديال السلم الاجتماعي، تكلمتم على الحقوق والحريات، السياسات الاجتماعية، المناخ الاجتماعي، وهنا فين كاين واحد يمكن سوء الفهم بينتنا حول السلم الاجتماعي كيفاش كنتكلمو عليه، لأنه في الضفة الأخرى ديال البحر الأبيض المتوسط، كاينة دول عندها ديموقراطيات عريقة وعندها

الأساسية لإصلاح منظومة الدعم ببلادنا وتجويدها. وتأكيدا منا على موقف الحزب من خلال برنامجه الانتخابي لسنة 2016 ودرءا لكل الإدعاءات إن لم نقل التزوير، فإننا نشدد على كون إصلاح صندوق المقاصة لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، لأن ذلك سيشكل خطرا استراتيجيا على السلم الاجتماعي ببلادنا، فلا يمكن التحدث عن رغبة الحكومة لضمان السلم الاجتماعي، وهي تسعى دائما لإقناع فشلها بالتوجه لجيوب المواطنين والمواطنات، وقد لاحظنا جميعا كيف تتأدى الحكومة في الرفع من الأسعار وزيادة في الضرائب وضرب القدرة الشرائية للمواطن المغربي بحجة الاستقرار، لكن كل سياسات الحكومة تتجه بالبلاد مع الأسف للمجهول وتخلق حالة من الشك لدى الجميع، وحالة الشك هذه جعلت المغاربة يخرجون في العديد من المدن إلى الشوارع والميادين للمطالبة بالكرامة والعدالة الاجتماعية، وما مؤثر 11000 احتجاج ومظاهرة في السنة الماضية حسب تصريح الناطق الرسمي للحكومة إلا تأكيد على أزمة الثقة التي تعيشها بلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تدركون جيدا مدى الحساسية الكبيرة لموضوع الحوار الاجتماعي في سياق السلم الاجتماعي، لكن نلاحظ أن العرض الحكومي في هاذ الإطار يبرز عدم القدرة على تقديم حلول براغماتية لتقوية المنظومة الاجتماعية الوطنية والسعي لسلم اجتماعي متقدم وصلب، ولا يمكن أن نتوقع سلما اجتماعيا في ظل حالة التشنج والتوتر والنزاع بين الفرقاء الاجتماعيين والفاعلين الحكوميين والتأخر في إخراج القانون التنظيمي للإضراب، فضلا عن منطلق التجاهل واللامبالاة للعديد من المبادرات الجادة، ونستحضر في هذا الباب دعوة جلالة الملك لجميع المعنيين بالأمر للتفكير في إيجاد الحلول وصيغ مبتكرة من أجل الإسراع وإنجاح الحوار الاجتماعي مع استحضار المصلحة العليا والتحلي بروح المسؤولية والتشارك والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام مما يضمن تنافسية المقاولات ويدعم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة بالقطاعات العام والخاص.

وبهذه المناسبة، نود أن نتوجه إليكم السيد رئيس الحكومة المحترم، معبرين عن استيائنا البالغ من تجاهلكم لمقترحاتنا الاستعجالية بخصوص الوضع الاجتماعي المقلق التي وجهناها لكم كحزب سياسي وكعارضة برلمانية، في سياق تفاعلنا الإيجابي مع متطلبات المرحلة الراهنة واستحضارا للتدابير والتوجيهات التي رسمتها العديد من الخطب الملكية السامية، وهو ما نعتبره ضربا من اللامسؤولية في التعاطي مع مقترحات مكون مركزي من مكونات المعارضة البرلمانية، وترجمة لسلوك حكومي ومؤسسي غير لائق، يضرب في العمق فلسفة وتوجيهات دستور 2011، بل ويتبرج التمثلات غير الديمقراطية لرئاسة الحكومة في تعاطيها مع مبادرتنا.

تأسف السيد رئيس الحكومة المحترم لاستمرار حكومتكم في معاكسة كل الاقتراحات الجادة التي من شأنها خلق وئام اجتماعي مستدام وصلب،

المجالية في 4 أو 5 سنوات؟ فهذا المناطق الحدودية والجبلية وبعض الجهات بحال بني ملال، بحال الراشيدية، هادو زعما تقولو ليهم دبا راه من هنا 4 ولا 5 سنين الفوارق المجالية ما غتبقاش؟ احنا كنا كنتكلمو لكم غير على مركز استشفائي جامعي في بني ملال هادي 5 سنين واحنا تنتكلمو عليه ما زال ما هدا كمش الله تديروه، كنتكلم طبعاً كاستمرار للحكومة السابقة السيد رئيس الحكومة.

فاش كنتكلمو على مليون و200 ألف منصب شغل في 5 سنين، هادي مصداقية؟ يعني راه احنا كنعلمو لكم ملاحظات السيد رئيس الحكومة ماشي للتقصيص من التقدم اللي حققته بلادنا فواحد العدد ديال المجالات اللي تكلمتو عليها، لأنه كايبة رؤية ديال جلالة الملك وكين تتبع للبرامج وكين خطب ملكية بالمناسبة اللي حتى هي كتمناو أنكم تنفذو ذلك الشي اللي جا فيها، ديال النموذج التنموي، تحديث الإدارة، ديال تشغيل الشباب، نقطة أساسية ما تكلمتوش عليها ديال الشغل السيد رئيس الحكومة، أساسية بالنسبة للمدخلات ديال السلم الاجتماعي هو التشغيل. كيفاش غنعبأ أكثر من 1.2 مليون عاطل في بلادنا، وعندنا أكثر من مليون اللي كيغملو بشغل ناقص، يعني هادو ناس اليوم ما عندهم دخل بالأساس، هادي هي المدخلات ديال السلم الاجتماعي، وهذا مرتبط بالاقتصاد.

اليوم فاش كنعلمو لكم انتقادات السيد رئيس الحكومة، ماشي لبلادنا، كنعلموها لكم كحكومة مسؤولة قدمت واحد البرنامج انتخابي وفيه التزامات وخصاها تنفذها، كنتكلمو مع الحكومة، أما اللي حققته بلادنا من تقدم فواحد المجموعة ديال الأمور ومجموعة من المجالات هداك راه كلشي متفق عليه، وبالتالي خاصكم تاخذو الانتقادات ديالنا بهاد المستوى هذا.

مشكلة أخرى اللي تتكلمو عليها دائماً السيد رئيس الحكومة وهي التقييم، فاش تتجيبو تتكلمو على مجالات وعلى أشنو درتو، كنعلمو أشنو هي الإمكانيات اللي توضع، تتكلمو على هذا البرنامج هذا العام، أو قانون المالية ذو صبغة اجتماعية بناء على الإمكانيات اللي توضع، احنا ننشوفو أشنو هي النتائج وكنتكلمو منكم أنكم مثلاً في قانون المالية الجاي إن شاء الله أنكم تبدوا تحيلوه على واحد التقييم ديال أشنو هي النتائج ديالو، أشنو هي النتائج اللي حققت هذه الحكومة في التشغيل.

اليوم كل الالتزامات اللي عملت الحكومة الأساسية اقتصادياً اللي هي التنمية، النمو، نسبة النمو اللي كنتو كنتكلمو على 5% دبا تنازلتو عليها، احنا ولينا في 3%، 3.2% البطالة اللي قتلو غادي توصلو 8.5% تراجعتمو عليها. الوزير ديالكم السابق في المالية قال بأن هذا الهدف أصبح بعيد المنال وما يمكنش يتحقق في بلادنا.

إلى هاد الجوج تم التراجع عليهم وإلى المقاول الصغرى والمتوسطة تعاني اليوم خلال آجال الأداء بين القطاع الخاص والقطاع الخاص من خلال التمويل، بلا ما نعطيكم الرقم ديال 8000 شركة صغرى متوسطة اللي تفلس

منظومة ديال الحماية الاجتماعية من أحسن المنظومات على الصعيد الدولي، ولكن لأنه تقاست القدرة الشرائية ديال المواطنين ديالها أو واحد الشريحة مهمة من المواطنين، جعلت أنه السلم الاجتماعي في هاد الدول هاد أصبح مهدداً، واضطرت معه الحكومة ديال هاد الدول لاتخاذ إجراءات سريعة.

طبعاً السلم الاجتماعي أو الإقلاع الاقتصادي مهم، لأنه هو خلق الثروة في بلادنا، وهاد الثروة هي الأساسية إلى كان التوزيع ديالها عادل، كان التوزيع ديالها كيخلق الشغل، وإلى كان كيخلق الحماية الاجتماعية وإلى كان كيجد من الفوارق الاجتماعية، الفوارق المجالية، وكان كيحافظ على القدرة الشرائية هي اللي كنعطي أيضاً واحد الثقة اللي بدورها أساسية لخلق المقولة، لاتخاذ المبادرة للإقلاع الاقتصادي، وبالتالي هادي الرسالة ديالنا الأولى لكم السيد رئيس الحكومة، هو أنه لا يجب على الحكومة أن تتهاون في هاد الموضوع ديال السلم الاجتماعي، ويجب أن تأخذه مأخذ الجد بمقاربة استباقية، لأن هاد النقطة اللي تكلم عليها بعض الإخوان ديال بعض الاحتجاجات اللي كانت طيلة السنة والمقاطعة، الاحتجاجات المهنية، هادي مؤشرات كان خاصكم تاخذوها بالجد، لما قاتم بأنكم حكومة ديال الإنصات والإنجاز أتساءل السيد رئيس الحكومة فين هو الإنصات؟

الحزب ديالنا الفريق ديالنا، الإنصات وا خاص الإنصات إيجابي ماشي فقط الاستماع، احنا نتطلبو الإنصات الإيجابي، يعني تسمعوا واستقبلتونا وتكلمنا على المقترحات وقتلنا بأنها جدية وكانت صعوبة أنها تنفذ في 2018 وأنها غتكون في 2019 ما دخلاتش، منها ما يتعلق بالقدرة الشرائية للمواطنين اللي تاكلات بفعل واحد المجموعة ديال الأمور، كاع المكتسبات ديال الطبقة العاملة وديال الموظفين اللي ربحوها في حكومة عباس الفاسي ضاعت مع الوقت، مع الزيادة في الأسعار ومع تحرير أسعار المحروقات ومع الزيادة في الما والضو وتكاليف التعليم وهاد الشي ديال التقاعد دبا الاقتطاعات إلى غير ذلك، وكنا درنا لكم اقتراحات لتقوية القدرة الشرائية.

الحوار الاجتماعي درتو واحد العرض، الحكومة إلى كانت دايرة عرض يعني هذا الحد الأدنى نبدو بيه طبقوه، طلبنا لكم تطبقوه هاد السنة في إطار قانون المالية التعديلي ما درتوهش، هاد العام ما جيتوش بيه، ما كايبنش حديث كاع على الحوار الاجتماعي في النقاش ديال قانون المالية.

الحماية الاجتماعية اللي تكلمتو عليها السيد رئيس الحكومة فيها شق أساسي، اللي هو التغطية الصحية ديال المستقلين، هادي 7 سنوات وهاد الناس المستقلين الحرفيين، الفلاحة، التجار كيتسنوا هاد التغطية الصحية، تدار القانون أين هي المراسم التطبيقية؟ حتى لين غيقاوتو يتسنوا هاد الناس؟ إلى الراييد ما خدماش لأن هاد الناس تيمشيو حتى هما يجاولو يستافدو من الراييد لأن ما عندهموش التغطية الصحية، الفلاح الصغرى.

الفوارق المجالية، السيد رئيس الحكومة تكلمتم منذ قليل على المصداقية، فين هي المصداقية إلى قتلو لينا دبا تقليص الفوارق المجالية غيكون في 4 أو 5 سنوات؟ كتيقو هاد الكلام؟ كنتكون تقليص الفوارق

كما نثمن السيد رئيس الحكومة المقاربة التي تعتمدها حكومتكم بالعمل بشكل متواز مع تطوير الاقتصاد الوطني، على جعل السياسات الاجتماعية في صلب أولوياتها، وهو ما تعكسه مختلف التدابير ذات الطابع الاجتماعي المعتمدة في البرنامج الحكومي وضمن قانون المالية لسنة 2019، الذي صادق عليه مجلسنا في الأسبوع المنصرم، الأمر الذي يؤكد إيمانكم بكون توفير متطلبات الإقلاع الاقتصادي وتحقيق مستلزمات السلم الاجتماعي أمران متلازمان.

ونجدد التأكيد بهذه المناسبة على أن النموذج التنموي الذي يعتبر الإطار الأوسع، الذي ينبغي أن يندرج ضمنه الإقلاع الاقتصادي المنشود، ينبغي أن يستهدف وضع أسس ومركبات لازمة، أهمها من جهة تعزيز وترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية في أفق بلوغ استقرار سياسي حقيقي، ومن جهة أخرى تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي، إلى جانب ضمان تنافس اقتصادي شريف بالقطع مع جميع أشكال الفساد والاحتكار وفتح المجال للاستثمار في القطاعات الكفيلة بتنمية قدرات اقتصادنا الوطني وتحسين تنافسيته على المستوى الدولي.

ونثمن في هذا الإطار تفعيل مجلس المنافسة، والذي ينتظر منه أيضا الاضطلاع بالدور المنوط به في حماية حقوق المستهلك المغربي، بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، من خلال مراقبة وزجر الأعمال المنافية للمنافسة الشريفة والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

كما نشدد في فريق العدالة والتنمية على الدور الحيوي، الذي ينبغي أن يلعبه القضاء في سيادة القانون الكفيل بترسيخ وزيادة منسوب ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المغربية، ولا تفوتنا المناسبة كي نؤكد أنه بقدر اعتزازنا بالخطوات الهامة التي قطعتها بلادنا، كما ذكرتم السيد رئيس الحكومة، في مجال إصلاح منظومة العدالة واستقلال السلطة القضائية، بقدر ما نعبر كذلك عن جملة من التخوفات المشروعة من بعض الأخطاء المستغربة والمنزلقات الخطيرة في بعض الملفات التي عرضت على القضاء خلال المرحلة الأخيرة، والتي من شأن التادي فيها أن يمس ويسبب لمسار استقلال القضاء ببلادنا، ومن ضمنها خلال الأسبوع المنصرم إحالة الملف المتعلق بمتابعة الدكتور عبد العلي حامي الدين على غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بفاس، والذي تعود وقائعها إلى ربيع قرن خلا سنة 1993، وصدر بشأنه حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، في خرق واضح لإحدى القواعد المستقرة في القضاء المغربي المتعلقة بمبدأ أسبقية البت ودون مراعاة للمقرر التحكيمي الذي صدر عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا بقدر تأكيدنا على أهمية الإصلاحات والانجازات التي تم تحقيقها، نؤكد أيضا على أن تدقيق المعطيات المتعلقة بواقع الاقتصاد الوطني، يبرز بجلاء محدوديته في إنتاج الثروة، ويعزى ذلك لأسباب موضوعية وأخرى

سنويا، بلا ما نتكلم على الإدارة وعلى الحكامة وعلى المنافسة وعلى الإحساس بتكافؤ الفرص ما بين المواطنين، ما بين الشركات، ما بين، ما نتكلمش على هذه المواضيع هذه.

إذن بالنسبة لنا السيد رئيس الحكومة باش نختم لأن الوقت لا يكفي، كنتفدكم من باب الغيرة على بلادنا، باش تاخذو المسؤولية ديالكم للحد من كل ما يمكن أن يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي اللي كهدد السلم الاجتماعي في بلادنا.

إذن تحملو المسؤولية ديالكم كما كتتمولو حتى احنا المسؤولية ديالنا بالنقد البناء وإمدادكم بالاقترحات الواقعية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعتبر بداية أن مساعي تحقيق متطلبات الإقلاع الاقتصادي يجب أن تندرج ضمن ما تبذله بلادنا من مجهودات لبورة نموذج تنموي جديد، قوامه ديمقراطية حقيقية تحترم فيها إرادة المواطنين وتحفظ كرامتهم واقتصاد قوي تمتد آثاره إلى مختلف المجالات، ويلمس المواطن آثاره بشكل إيجابي وملمس في معيشه اليومي.

وفي حقيقة الأمر وبكامل الموضوعية، نلمس لديكم السيد رئيس الحكومة ولدى حكومتكم وتلك التي سبقتها إرادة قوية ومجهودات حثيثة ومتواصلة للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وهو ما مكن من إطلاق ومواصلة إصلاحات هيكلية غير مسبوقه خلال 7 سنوات الأخيرة منذ التصويت على دستور 2011، لا يمكن أن ينكرها إلا من أصيب بعمى الألوان وسجن نفسه داخل منطق التبخيس والتبئيس لحسابات صغيرة لا تخفي.

وقد مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق إنجازات معتبرة، كما هو الشأن مؤخرا بالنسبة لرجح بلادنا ل 9 نقط في سنة واحدة في مؤشر ممارسة الأعمال، مما سيعزز إن شاء الله جاذبية بلادنا للاستثمارات الخارجية، ويقوي طموحنا في ربح رهان تحسين ترتيب اقتصادنا على المستوى العالمي. وإذا كان البعض يصر على اعتبار هذه السنوات 7 الأخيرة سنوات عجاف، فإننا نعتبرها سنوات وضعت بلادنا على سكة تفعيل وتنزيل الإصلاحات الدستورية والسياسية الاقتصادية والهيكلية التي جنبت بلادنا مصير بلدان غير بعيدة عنا بالمنطقة.

وبشكل مستقل؛

الالتباه إلى خطورة بعض المواقع الإلكترونية المشبوهة التي أصبحت متخصصة في الفذف والتشهير وتبخيس المؤسسات واستهداف الشخصيات السياسية والحقوقية ذات المصداقية؛

تحسين الأوضاع المادية للفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة والمحافظة على مكانة الطبقة الوسطى؛

وغيرها من الاقتراحات الأخرى.

كما تؤكد أن الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية والقطاع الخاص هو الإطار الأنسب الذي يجب أن تتبلور داخله طرق وصيغ تنزيل عدد من هذه الإجراءات، وهي فرصة ندعو من خلالها الحكومة ومختلف الفرقاء الاجتماعيين للحرص والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل الوصول إلى التوافق المطلوب، بعيدا عن كل الحسابات الضيقة من أجل الاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي إبداء مجموعة من الملاحظات مرفوقة باقتراحات من شأنها تعزيز السلم والأمن الاجتماعي المميز لبلادنا، والذي صار عملة صعبة في محيط جموي ودولي مطبوع بالتوترات والصراعات.

واسمحوا لي في البداية أن أشير إلى بعض المرتكزات الأساسية الداعمة لهذا التميز المغربي:

أولا: المرجعية الثقافية والحضارية والتاريخية المبنية على الوحدة في التنوع والتي خلقت شخصية مغربية مطبوعة بالقدرة على التعايش والتسامح والتوافق؛

ثانيا: ملكية حاملة لرؤية إصلاحية إستراتيجية متقدمة واستباقية، شكلت دوما وستظل صام الأمان السياسي والروحي والحقوقى والاجتماعي، ملكية مبادرة قائدة لإصلاحات نوعية همت مختلف المجالات، متجاوبة مع طموحات وتطلعات الشعب؛

ثالثا خيار التعددية السياسية والثقافية والنقابية والجمعية، الذي جعلته بلادنا خيارا دستوريا لا رجعة فيه منذ استقلالها.

وتلك السيد رئيس الحكومة خصوصيات ينبغي تخصيصها عبر تأهيل دور الوساطة في الحكومة والبرلمان وأحزاب وبقابات ومجتمع مدني، والتي مع

مرتبطة أساسا بإشكاليات ونواقص التدبير والحكومة، دون أن نغفل بطبيعة الحال ما تمت مراكمته من اختيارات على مستوى السياسات العمومية في المجال الاقتصادي منذ الاستقلال، والتي أضحت متجاوزة وأثبتت محدوديتها، ومن تجليات ذلك ما يلي:

ضعف نسب النمو المحققة سنويا؛
قيام الاقتصاد الوطني على الاستهلاك الداخلي الذي بلغ مداه في مقابل التبعة غير الكافية للطلب الخارجي؛

ارتبان الاقتصاد الوطني وتأثره الكبير بالتغيرات والاضطرابات التي يعرفها السوق الدولي، خاصة فيما يتعلق بالمواد الطاقية؛
عجز في الميزان التجاري، خاصة مع الدول التي أبرم المغرب معها اتفاقيات للتبادل الحر؛

عدم كفاية الموارد المالية الضرورية لتمويل عدد من الاستثمارات الكبرى؛
محدودية فرص الشغل التي يتم خلقها سنويا مقارنة مع عدد من يلج سوق الشغل، خاصة من حاملي الشهادات العليا.

ولذلك فإن أداء الاقتصاد الوطني، وإن كان يستجيب للحدود المطلوبة التي تمكن من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، إلا أن قدرته على الاستجابة للحاجيات المتزايدة للمجتمع المغربي بمختلف فئاته، خاصة الطبقة المتوسطة والفئات في وضعية هشاشة، تبقى ضعيفة.

وفي هذا السياق، تؤكد على أن من بين أوجه القصور التي يمكن أن تهدد السلم الاجتماعي ببلادنا، والتي ينبغي مواصلة وتعزيز الجهود التي أطلقموها من أجل معالجتها التفاوتات المجالية والاجتماعية:

واقع الفئات في وضعية هشاشة؛
واقع الأجور خاصة في القطاع الخاص بالموازاة مع ارتفاع تكلفة المعيشة؛
ارتفاع عدد نزاعات الشغل؛
بطء الترقية في بعض قطاعات الوظيفة العمومية وضعف العدالة الأجرية بين فئات الموظفين؛

تراجع القدرة الشرائية لدى الشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل؛
تنامي مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية.
ومن الإجراءات التي نعتبرها في فريق العدالة والتنمية ضرورية لحفظ تدعيم واستدامة السلم الاجتماعي ما يلي:
احترام حرية وكرامة المواطنين، وصيانة المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال؛

تعزيز وترسيخ الخيار الديمقراطي ببلادنا والقطع مع كل مظاهر التردد والتراجع؛

تقوية دور الأحزاب السياسية والنقابات واحترام استقلالية قرارها؛
تعزيز الأدوار التي يطلع بها المجتمع المدني والقطع مع كل مظاهر التضيق على حرية تأسيس الجمعيات؛

اضطلاع المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة بأدوارها كاملة

للسلم الاجتماعي.
بلادنا أولا أصالة الدولة المغربية التي تمتد على 12 قرن، عندنا ثقافة الدولة وثقافة الشعب وثقافة المؤسسات.
كذلك تاريخيا كان المغاربة طوال هاذ الفترة هذه حريصين على وحدتهم الترابية وما زالوا إلى اليوم.

اليوم فهاذ الألفية الثالثة يمكن أن نقول أننا نتوفر على الترسنة الدستورية والمؤسساتية كشرط للبناء الديمقراطي اللي هو قرينة السلم الاجتماعي، وتوجنا هذا المسار بدستور 2011.

قبل ذلك بطبيعة الحال أنجزنا عدة محام في بلادنا، المفهوم الجديد للسلطة، مدونة الأسرة، خطاب أجدير، هيئة الإنصاف والمصالحة، الجهوية الموسعة، وبالتالي الإطار الدستوري والإطار التشريعي والإطار القانوني متوفر، لكن هل تمكنت السياسات العمومية داخل هذا الإطار الدستوري وداخل هذا الإطار التشريعي أن تنتج سياسات قادرة على إرساء سلم اجتماعي ببلادنا كفيلا بأن يدفعنا وأن يدفع بلادنا إلى نمو اقتصادي حقيقي؟ صحيح كين إكراهات، لكن الإكراهات لا تنفي أن نقول أن السياسات العمومية اليوم في بلادنا والسلم الاجتماعي هو تراكم، تراكم لسياسات وتراكم لسنوات ولا يمكن أن نحصره في فترة معينة، وبالتالي اختيارات اليوم الاقتصادية والمالية لم تصل بعد إلى أن تحقق النمو الاقتصادي المنشود والإقلاع الاقتصادي المنشود، ما زالت نسب النمو ضعيفة، ما زالت نسب العجز قائمة وما زلنا غير قادرين من خلال السياسة المالية والاقتصادية على أن نواجه معضلة البطالة.

كذلك الدعم اللي يقدم للقطاعات الاجتماعية وخاصة التربية والتكوين والصحة، صحيح هناك دعم لكن هل استطعنا أن نواجه الآفة الحقيقية ديال التربية والتكوين وهي الهدر المدرسي والهدر الجامعي؟ عندما نقول الهدر المدرسي والهدر الجامعي نقول الشباب، والشباب هو عنوان الاستقرار وعنوان السلم الاجتماعي، إذا لم يكن الشباب في وضعية مريحة تمكنه من شغل وأسرته ومسار في الحياة فإنه عامل من العوامل الأساسية لغياب الاستقرار الاجتماعي والسلم الاجتماعي.

كذلك الصحة، إذا لم تكن هناك عدالة مجالية وعدالة اجتماعية، أتم السيد رئيس الحكومة تعرفون جيدا أنه العدالة الاجتماعية (la justice sociale) هي الأساس لنصل إلى سلم اجتماعي، الصحة يمكن نتذكرو مثلا المستشفيات الجامعية اللي من الضروري أنه مثلا جهة بني ملال- أزيلال ضروري خاص المستشفى الجامعي يكون.

كذلك الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، يجب أن نقر جميعا بأنه هناك تعثر حقيقي منذ 2011 سنة توقيع اتفاق 26 أبريل وهناك تعثر لمؤسسة الحوار الاجتماعي. تحققت تراكمات في السابق في جولات الحوار الاجتماعي في الوصول إلى تعاقدات في عهد كل الحكومات التي سبقت 2012.

الأسف أصبحت مقصرة في دورها التاطيري والتمثيلي، أمام تنامي وسائط جديدة غير منظمة ولا مهيكلية، تستثمر في بناء سياسي عشوائي يعادي المؤسسات ويزرع فكر التئيس والتطرف، أكان باسم الدين أو العرق أو الحريات الفردية المناهضة لقيم المجتمع الأصيلة المبنية على الوسطية والاعتدال.

بناء على ما سبق، نسجل السيد رئيس الحكومة أن ترسيخ السلم الاجتماعي الذي ليس فقط منطلقا للإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود، بل غاية أساسية يتطلب في منظورنا ما يلي:

أولا: مراجعة السياسات العمومية بما فيها الخيارات الاقتصادية التي أبانت عن عجزها في الرفع من معدل النمو، وفي تعزيز التنافسية وفي مساندة التحديات الديموغرافية التي تعرفها بلادنا؛

ثانيا: مأسسة الحوار الاجتماعي والخروج به من صيغته التقليدية نحو حوار مجتمعي، يدمج كل التعابير والحساسيات والحركات الاحتجاجية في الجهات والهوامش، جراء تركز الثروة مجاليا واجتماعيا، وهو ما يتطلب بناء أفق جديد قانوني ووظيفي للوسائط المؤسساتية، حتى لا يصبح الشارع بديلا للمؤسسات، مؤكدا دوما أننا مع الاحتجاج السلمي، لكن شريطة عدم المس برموز وثوابت الوطن ومقدساته؛

ثالثا: الانخراط الفعال الحكومي المركزي في تنزيل خيار الجهوية المتقدمة كإطار لممارسة سياسة القرب وتعزيز الحكامة الترابية المحلية وتوزيع منصف للثروة وللجهود التنموي بين الجهات والفئات الاجتماعية؛

رابعا: إعادة النظر في بوصلة النموذج التنموي القائم والذي يخدم المجال فقط على حساب الإنسان، ويقوم على سباق سياسي ضيق، مبني على توزيع الثروة بدل التنافس في إنتاجها. نموذج تنموي تنطلق إلى أن يؤسس لاقتصاد قوي منتج، يوفر الشغل والعيش الكريم لكل المواطنين، وترتبط فيه المسؤولية بالمحاسبة ويقرن الحق بالواجب.

نموذج تنموي جديد عنوانه الكرامة للوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أكد السيد رئيس الحكومة هناك علاقة سببية بين السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وبلادنا تتوفر في حقيقة الأمر على المقومات الكبرى

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

على الرغم من ما تزخر به بلادنا من خيرات وطاقات بشرية وموقع جغرافي متميز استراتيجيا، فإننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق التنمية المستدامة وبالأحرى اللحاق بالانقذادات الصاعدة، فمعدل نمو حوالي 3% ومرتبطة أساسا بالتساقطات المطرية لا يمكن تحقيق الطفرة الاقتصادية المرجوة وتوفير الشغل الضامن للعيش الكريم لكل المواطنين، ناهيك عن استمرار الدولة في تملصها من وظائفها الاجتماعية سواء في الصحة، في التشغيل، في الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى أزمة التعليم المستفحلة بالرغم من تعدد الإصلاحات حيث لا يكاد ينتهي إصلاح حتى تشرعون في إصلاح جديد دون أي تقييم جدي للسابق، كل هذا جعل بلدنا تحتل درجة 124 في مؤشر التنمية البشرية.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان من سمات الإقلاع الاقتصادي هي زيادة حجم الإنتاج بما يتطلب ذلك من حدوث تغييرات في طرق التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل فإن العنصر البشري يوجد في قلب هذه العملية تكويننا ومهارة، وبالتالي يساهم في تحريك الإقلاع ويحني ثمارها لأن النتيجة المباشرة لذلك هي زيادة الدخل الفردي المجتمعي وسيادة الرفاه.

سؤالنا المشروع أين نحن من ذلك؟ هل هناك على الأقل بعض المؤشرات على البداية الأولى، اسمحوا لنا السيد رئيس الحكومة أن نصارحكم أننا نعيش الآن في المغرب داخل مجتمع الريب (société de défiance) أي مجتمع فقدان الثقة في كل شيء، لا يمكن الحديث هنا عن كل مظهره ولكن سنكتفي بذكر بعضها:

1- ظاهرة الهجرة، والحال أننا نعيش هجرات، هجرة من البادية إلى المدينة وما يرافقها من مظاهر التشرذم وهوامش الفقر إلى آخره، هجرة الشباب إلى المناطق الحدودية بجرا مغامرين بجياتهم أسفل الشاحنات، وجزء آخر من الشباب يغادرون نحو المخدرات، هجرة الأدمغة والكفاءات وما تشكله من نزيف حقيقي للرأسال البشري بالرغم من الخصاص المهول عندنا في كل ميادين، يضاف إلى ذلك هجرة قوارب الموت والتي ازدادت استفحالا في المدة الأخيرة.

لكن للأسف اليوم ما زلنا لم نعقد بعد حوالي ثمان سنوات لم نصل إلى تعاقذ اجتماعي، واستمرار في نفس الآن التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبين أن استمرار المس بالحقوق والحريات النقابية في القضايا الأساسية التي تمه الشغيلة وتمه الإنتاجية وتمه الإنتاج، يمكن نتذكرو على التسريجات المتعددة وعلى العقوبات وعلى الطرد لأسباب نقابية وعلى المس بالأجور وعلى مدة العمل، على الصحة والسلامة في العمل على غياب المفاوضة الجماعية، غياب الحماية الاجتماعية.

وبالتالي هذا يؤدي لنا لواحد الندرة ديال الأداة الأساسية اللي هي يمكن تعطينا واللي هي (thermomètre) ديال السلم الاجتماعي وهي الاتفاقيات الجماعية.

للأسف بلادنا لم تتطور في هذا المجال. قاتم السيد رئيس الحكومة أنه وصلنا في السنوات الأخيرة إلى 26 اتفاقية جماعية، صحيح هناك مجهود، ولكنه مجهود ضئيل ولكن تقدر بمدى قدرة هاذ الاتفاقية الجماعية أن تكون قادرة على إرساء كرامة العمل داخل المؤسسات وعلى أن يكون هناك منتج حقيقي للمفاوضة الجماعية.

كذلك لازلنا السيد رئيس الحكومة نعيش في وضعية عدم احترام تشريعات الشغل في عدد من المؤسسات الإنتاجية في القطاع الخاص.

كذلك مازال هناك استمرار فويا العمل النقابي بمجموعة ديال المؤسسات الإنتاجية، وكذلك مازال هناك واحد عدم احترام لا الحماية الاجتماعية ولا ساعات العمل ولا التصريح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي البحث عن السلم الاجتماعي ينطلق أولا أساسا من احترام التشريعات القائمة، الوصول إلى تعاقذات اجتماعية، وفي مقدمة التعاقذات الاجتماعية أن ينجح الحوار الاجتماعي المركزي ما بين الحكومة والمركزيات النقابية وأرباب العمل ميثاق اجتماعي قادر على أن يخلق واحد المسافة، واحد المسافة أمامنا لنشتغل على الملفات التفصيلية، سواء في القطاع العام، في الوظيفة العمومية، أو في المؤسسات العمومية أو في القطاع الخاص، للأسف الشديد احنا لحد اللحظة، لحد الساعة ما عندناش هاذ الأداة اللي غادي تمكنا باش يمكن نساهاو بشكل إيجابي.

كذلك اليوم السيد رئيس الحكومة هناك توتر حقيقي ما بين الدولة والمجتمع، لأن هناك ضعف ديال منسوب الثقة في المؤسسات، اليوم المطالب تطرح في الفضاء العام بشكل مباشر، ويعبر عنها باحتجاجات بشكل مباشر هذا ماشي شأن مغربي فقط، ولكن شأن دولي، حتى الديمقراطية ملي تتوصل للإشباع أو تتوصل مؤسسات معينة لواحد المسار بحال فرنسا راه تنتوض.. ولكن احنا لا بد لكي يكون هناك سلم اجتماعي أن نعيد الثقة للمؤسسات ديالنا من مؤسسات دستورية وأحزاب وبقابات ومؤسسات مجتمع مدني.

وشكرا.

جوابه.

بداية السيد الرئيس، تكلمت عن 20 فبراير وهذا بالنسبة إلينا شيء إيجابي، لأنه اعتراف ضمني أن 20 فبراير هي السبب لجعل الحزب ديا لكم يقود الحكومة لمدة 7 سنوات، ولكن التساؤل اللي عندنا على الأقل في إطار الاعتراف بمجمل 20 فبراير حققتم جزء من مطالب هذه الحركة، في الحقيقة جواب (negatif) يعني استنتاج لا شيء تحقق، بالعكس تعميق الفوارق في مجالات مختلفة، خاصة أن المطالب اللي جاو بها حركة 20 فبراير هي مطالب اجتماعية ومطالب سياسية بطبيعة الحال.

ولكن في المطالب الاجتماعية تنشوفو بأن كين تعميق إلى بقينا غير نتكلمو غير على المطالب الاجتماعية، كين تعميق مجموعة ديال الفوارق خاصة في مجال التعليم وفي مجال الصحة، وحتى الإجراء اللي غادي تديره في إطار التنفيذ، بعد المصادقة على قانون الإطار في مجال التربية والتكوين، وفرض الرسوم على الطلبة والتلاميذ، طلبة الجامعات وتلاميذ الثانوي التأهيلي، فهو إلا تعميق للفوارق في هذا المجال وتكرس للمقولة اللي كنا تنقولو واحنا طلبة "تعليم طبقي، أولاد الشعب في الزناقي".

السيد الرئيس،

تكلمتو على خطاب 9 مارس حتى هو، ونسائلكم أين نحن من خطاب 9 مارس؟ هل الإجراءات والسياسات اللي قتمت بها منذ 7 سنوات، لأننا نتعتبروكم استمرار للحكومة السابقة، هل قتمت بالاستجابة أو تنزيل مضمون روح خطاب 9 مارس؟ لا نعتقد.

ثم تكلمت عن استقلال القضاء وتكلمون، قلم أن من بين الإنجازات في هاذ الفترة هو استقلال القضاء، وتحدثتم أيضا بان خاصنا الثقة في الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

السيد الرئيس،

هنا الشعب ما بقاش عارف كيفاش غادي يتعامل، واش الحكومة تقر باستقلال القضاء أم لا تقر؟ لأن السيد الرئيس في هذا المنبر يتحدث عن استقلال القضاء، ولكن في منابر أخرى يتحدث عن شيء آخر، وحتى أشخاص محسوبين على حزبكم يتحدثون عن أشياء أخرى، وبالتالي الشعب في الحقيقة لم يعد يعرف هل هناك استقلال للقضاء أم ليس هناك أي استقلال للقضاء.

السيد الرئيس،

كلما تحدثتم عن الإنجازات خصوصا في الميادين الاجتماعية يتحدثون عن موضوع "تيسير" وبرامج "تيسير" وبرامج الأرامل، وفي الحقيقة هل الشعب المغربي ما كين غير هاذ الشراخ؟

تحدثتم عن مناخ الشغل وبأن مناخ الشغل أصبح أحسن من قبل، ولكن هذا غير صحيح إلى شفتنا غير عدد الاتفاقيات التي تتبجحون بها، 26 اتفاقية جماعية في حين أن المفروض أن تكون مئات الاتفاقيات، والحوار الاجتماعي معطل، ونحن نتحدث عن مناخ الشغل، فكيف لأن يكون

2- الاحتقان الاجتماعي، لقد سبق لنا في الاتحاد المغربي للشغل في أكثر من مناسبة أن نهبنا إلى تداعيات الاحتقان الاجتماعي على البناء التنموي المستدام وعلى استقرار البلاد وطالبنا بمعالجة مسبباته، لكن للأسف نلاحظ أن بلادنا تعيش على وقع احتجاجات شعبية وعملية جراء التهميش والهجوم على القدرة الشرائية وانتهاك الحريات العامة ومنها الحريات النقابية، حيث يتم طرد المسؤولين النقابيين وممثليهم ومتابعتهم بالفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي.

فهضم الحقوق بصفة عامة ضدا على القوانين والتشريعات يؤكد أننا بعيدين كل البعد عن دولة الحق والقانون التي تشكل بدورها مدخلا من مداخل الإقلاع الاقتصادي، وهذا ما أكدته عدد من التقارير الدولية، حيث سجلت تراجع بلادنا بسبع درجات دفعة واحدة سنة 2017 ضمن مؤشر سيادة القانون، المرتبة 67 ضمن 113 دولة، والمرتبة 93 فيما يخص الحقوق الأساسية، إذن لا إقلاع اقتصادي بدون إعادة بناء مجتمع الثقة ولأجل ذلك لا بد من سلم اجتماعي.

هل هناك مقومات لهذا السلم الاجتماعي؟

مرة أخرى نسجل السيد رئيس الحكومة أن إشارات حكومتكم هي عكس ذلك، حيث ظلت سببينة التوازنات الماكرو اقتصادية دون مراعاة التوازنات الاجتماعية، فنظرتنا للحوار الاجتماعي أنه مجرد كلفة تثقل كاهل الخزينة، غلاف مالي، ولا ترى أنه استثمار للمستقبل، مع العلم أن الحديث عن قيمة الكلفة يتطلب منطوق المقارنة وبالتالي وجب مقارنة كلفة الحوار الاجتماعي مع كلفة الاحتقان الاجتماعي، مع كلفة الاحتجاج اليومي، مع كلفة ضياع أيام العمل، مع الكلفة الكبيرة التي لا تقدر بثمن، كلفة مجتمع انعدام الثقة.

لهذا السيد الرئيس، في الاتحاد المغربي للشغل نجد ندائنا إلى حوار اجتماعي جاد ومنتهج قصد الوصول إلى سلم اجتماعي حقيقي يهني الشروط لعقد ميثاق وطني جديد ومنتهج كذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر كلمة في هذا المحور لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الحقيقة كنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جهمنا كلمة مكتوبة، ولكن بعد جواب السيد رئيس الحكومة ارتأينا أن نتفاعل مع مضمون

مليون 5.8 ديال المليون والهدر المدرسي تقص ب 50% ولينا في 270.000، مع ذلك تحقق تقدم احنا ما نتقولوجش إلى خاصني نصلح واحد المجال راه غادي نصلحو مرة واحدة، مستحيل ياك قلتينا السيد المستشار، قلتي واش هاذ الشئ كامل غيتصلح في 3 سنين؟ ما يمكنش نقلصو الفوارق كلها في 3 سنين، ولكن احنا كتحقق البرنامج. النهار الأول تدار برنامج ديال تقليص الفوارق، هاذ البرنامج تدار على مدى سنوات معينة، فهمتيني؟ وغادي يتحقق هذاك البرنامج، أما الفوارق ولكن غيتقلص بشكل كبير جدا، ونحقق أهداف على كل حال أحسن مما حقق من قبل، لأنه كون الحكومات السابقة خدمت كاع ما نوصلو لهاذ الفوارق.

والى جبتي نحفرو فهاذ الشئ مثلا نتقولو أزمة التعليم، راه جميع الأحزاب الكبرى دازت في التعليم تقريبا، 6 ولا 8 ديال الأحزاب كلها دازت في التعليم، لاش وصلنا لهاذ الشئ في التعليم؟ كون خدمو هما كون تهنينا، كاع ما يبجي واحد اللي كان فالحكومة 16 سنة ويقول لك التعليم راه أسمو، إيوا 16 سنة فالحكومة وكون صلحتي التعليم ذيك الساعة كون احنا تهنينا. القضية ما كشارش بهاذ الطريقة، إلى تدار جهد كمين، باش نقول هاذ الجهد ما كافيش واش يمكن نحقق أكثر؟ متفقين، هذا احنا نتعاونو عليه ونشوفو نحققو أكثر.

وبالمناسبة هاذ القضية ديال الضرائب تضر بالقدرة الشرائية لأن القدرة الشرائية احنا عندنا اهتمام كبير بالقدرة الشرائية ديال المواطن، ودرنا عدد من الإجراءات في هذا الاتجاه، وتقول ليك غير صندوق المقاصة الاستمرار ديالو، كون صندوق المقاصة خصصنا فيه 17 مليار درهم، صندوق المقاصة في قانون المالية 2019، هذا اهتمام بالقدرة الشرائية، فين غادي تمشي هاذ 17 مليار؟ كلها دعم للقدرة الشرائية من السكر والدقيق وبالخصوص الغاز. إذن هذا.. علاش هاذ صندوق المقاصة من غير جينا نبدو نرونو فيه ونقصو هذيك 17 مليار؟ لأن خذينا بعين الاعتبار الفئات الهشة، الفئات الفقيرة، الفئات المتوسطة، ما نمسوه إلا إلى درنا إجراءات يمكن بها أن لا نضر القدرة الشرائية ديال هاذ المواطنين.

وأكثر من هذا، هاذ قانون المالية اللي اليوم على ما يبدو تصادق عليه في مجلس النواب، هاذ قانون المالية ديال 2019 تعمدت فيه عدد من الإجراءات لتخفيض الضغط الضريبي ماشي زيادة في الضغط الضريبي، عدد من الإجراءات تدارت فيه، وليس إلا واحد منها أن اللي أشرت ليه أن الشطر الثاني ديال الضريبة على الشركات خفضناه من 20 إلى 17.5%، الشركات الصغيرة والمتوسطة، واش هذاك.. آه، إيوا ديرو شوية ديال..

أنتا كتقولو الشركات و8000 شركة كتسد، وإلى آخره، تخفيف الضغط الضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة هو تخفيف على الطبقة المتوسطة الصغرى، وهذاك راه عندو العائلة ديالو كلهم حتى هما محتاجين، واش الشركات كلهم أغنياء؟ بالعكس احنا درنا واحد الإجراء جريء، خفضنا

هناك سلم اجتماعي والحوار الاجتماعي معطل؟ الحوار الاجتماعي الحقيقي المثر، ونشير إلى أن هذه الحكومة وسابقتها هما الحكومتين الوحيدتين اللي ما تم خلال الولاية دياهم توقيع أي اتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

نتحدثون أيضا عن حكومة الإنصات والإنجاز، أي إنصات وشوارع المملكة يوميا فيها احتجاجات على الظروف الاقتصادية والاجتماعية؟ والإنجاز ماذا أنجزتم؟ إلى شفنا مثلا غير بالمقارنة مع ما يحصل في أوروبا، قبل طرح المطالب الحكومات تتجاوب مع هذه المطالب. شكر السيد الرئيس، واخا الوقت..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم لكم الكلمة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين.

أشكر الجميع على تدخلاتهم، لكن بكل صراحة كمين عدد من الأمور خاصها تصحيح، الثقة في الفاعلين ناتجة خاص المصادقية ديال الكلام ديال الفاعلين، أنا دائما في حياتي متوازن وخا يكون شي واحد، دوزت في المعارضة 14 عام، ولكن إلى كانت شي حاجة كمينه راه كمينه، ما كيناش ما كيناش.

وبالتالي مثلا بعض الإخوان كيقولو ارتفاع معدل البطالة وتدهور بنيوي للاقتصاد الوطني، ما عرفتش هاذ التدهور البنوي في الاقتصاد الوطني، لا أحد في العالم يقول على الاقتصاد المغربي تدهور بنيوي، بالعكس، جميع المؤشرات ديال الاقتصاد الوطني كلها في الأخضر، جميع المؤشرات ديال الاقتصاد الوطني وآخرها ديال "Doing Business" اللي الحمد لله مشينا من 69 إلى مرتبة 60، واحنا عندنا الهدف المرتبة 50 في 2021 ودبا ازدادت الفرص ديال الوصول إليها. هاذ التدهور البنوي ما فهمتش.

الزيادة في الضرائب ما فهمتش هاذ الزيادة في الضرائب فين هي؟ يعني كمين واحد التصريحات ماشي دقيقة بلا ما نقول أنا شي حاجة، ماشي دقيقة.

مجال التشغيل نفس الشيء، ارتفاع معدل البطالة، هاذ الشئ غير صحيح نهائيا، آخر تقرير ديال الظرفية البطالة نزلت ب 0.6% من بداية 2006 إلى 2008 تقول لي هاذ النزول ماشي كافي متفق معك، تقول لي هاذ الشئ اللي حققناه هاذ المجال غير كافي معقول، مجال الهدر المدرسي أيضا، مزيان تقول ليا الهدر المدرسي إلى آخره، ولكن الهدر المدرسي سنة 2010 كمين 450.000 سنويا ديال الهدر المدرسي، وكانوا عدد التلاميذ في الابتدائي والثانوي شحال؟ 5.3 مليون، دبا اليوم عندنا ما يقرب من 6

ماشي غير هذا بوحده الي كين، راه كين بزاف ديال الأمور فيه، وراه هضرنا على هاذ القضية، هاد مجلس المستشارين عندما تتدخلون وأتدخل وراه هذا جزء من الحوار، راه هذا حتى هو حوار، واش هذا ماشي حوار اجتماعي؟

عندما نلتقي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي راه نتناوور وراه تنصوبو وثائق.

عندما نلتقي في هيئات ثلاثية التركيب اللي هي كثيرة التي نصت المعاهدات الدولية ونصت مدونة الشغل على بعضها، والتي تتعقد بطريقة منتظمة، حضرت قبيلة على مجلس طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية، حضرت على مجلس المفاوضة الجماعية، كين لجنة التشغيل المؤقت، كين المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، كينة لجنة تتبع تطبيق المعايير الدولية للعمل، هذي كلها تتجمع بطريقة منتظمة وفيها حوار وتتدار فيها الاتفاقات على بعض الأمور ومفيدة.

إذن الحوار الاجتماعي راه متعدد ومتواصل، ماشي منقطع، ولكن المهم إنجاح الحوار الاجتماعي مسؤولية مشتركة، مشتركة، إلى ما وصلنا حتى شي اتفاق راه ما وصلناش ليه لأن باقي ما تفقناش. ليس هناك طرف أولى يطرف باش نقولو هذا اللي إلى آخره، هاذ الشي اللي نقولو احنا في الحكومة احتراماً لكم، اتنوما نقولو هضرة أخرى ما عندي ما ندير، فهمتيني؟ هذا إذن النقطة الثانية.

الاحتجاجات، أنا متفق معكم وعندي الإحصائيات ديال الاحتجاجات راه جبتها معاً ولكن مادام ما شرتوش لها في العمق، باش نعطيوكم حتى الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي فاش تخرجو الناس، كين واحد النسبة اللي تخرج على مسألة ديال التعليم، كين اللي تخرج على مسألة ديال الصحة، كين اللي تخرج على الطريق، كين اللي تخرج.. ذاك الشي كلشي محصي فهمتيني؟ وشحال من... ولكن راه ماشي كلهم على الحكومة، راه كين اللي تخرجو على الجماعات الترابية، كين اللي تخرجو على الجهات، كين اللي تخرجو على مؤسسات أخرى ماشي غير على الحكومة فقط.

فلذلك تحسين المناخ الاجتماعي راه هو مسؤولية جميع هاذ المؤسسات كل واحد عندو شوية من السلطة، كل واحد عندو شوية من القرار، ما خاص حتى شي واحد يخلص، وكلنا راه هاذك الشي علاش احنا نقولو كلنا خاصنا نتعاونو ونخدمو، وإلا فالجميع غلط.

طيب، هاذ القضية ديال الفساد والريع أنا متفق معكم، الفساد والريع هذا واحد المشكل واحنا بطبيعة الحال احنا حرصين على المعالجة ديالو، لذلك أول أو من بين أوائل القضايا اللي حرصت عليها هو إخراج المرسوم المؤسس للجنة الوطنية لمحاربة الفساد وتشكيلها وعقد اجتماع ودابا راه تنستعدو لاجتماع ثاني وربما في آخر هاذ الشهر، لأنه هو خاصو إعدادات الاجتماع، واحنا سعيدين بطبيعة الحال بتعيين جلالة الملك رئيس الهيئة

على هاذ الشركات الصغرى، وزدنا ضريبة تضامنية على الشركات الكبرى اللي عندنا أكثر من 40 مليون درهم ديال الأرباح، وهذا هو خذ من الأغنياء وأعطى للفقراء وللمتوسطين، راه خاصنا نكونو منصفين، ما يمكنش نقول لي ما كافيش تنزل هذيك 40 مليون لأقل، هذيك الشركات حتى هي نزل ليا أكثر وخا، ولكن نزلنا، تدار إجراء، ما يمكنش نقول لي ماشي هذا كيم الطبقة المتوسطة، كيم الطبقة المتوسطة، وهناك عدد من الإعفاءات الأخرى لا أريد أن أشير إليها لا في ما يخص (TVA) ولا في ما يخص الإعفاء من الديون على الدولة ديال هذوك المقاولين الشباب، عدد من الإجراءات تدارت هي توجهت إلى هذه الفئات، وما يمكنش نكرو هاذ القضية.

ولكن أريد أيضا أن أشير إلى المسألة ديال الحوار الاجتماعي، أنا متفق معكم، وأنا في الحقيقة متفق مع الأخ ديال الاستقلال اللي قال: خاص الحكومة تنفذ العرض ديالها رغم عدم التوصل إلى اتفاق مع النقابات، أنا راه بغيت نفذو غدا ما نكرهش، ولكن أرا نقول ليك المشكل ديالي، المشكل ديالي أي حريص على ذاك الاتفاق نوقعه، حريص عليه، بهذيك الجراة اللي درنا حسنا العرض ديالنا 3 دالمرات، بطلب من النقابات، وحسنه، دبا كيفاش غادي نديرو؟ الحكومة عندها جوج ديال الالتزامات، الالتزام ديال الحوار مع النقابات ونوصلو لاتفاق، على كل راه باقي الوقت، راه الحكومة ديالكم حتى ل 2021 أربع سنين، حتى لآخر هذيك (sprinte) الأخير هذاك الشهر الآخر باش توقع، فهمتيني؟ فلذلك راه باقي عندنا قدامنا، ما كين مشكل.

فلذلك، احنا كتنقولو عندنا جوج ديال الالتزامات: عندنا الالتزام الأول هو احنا حريصين على الحوار وإنجاح الحوار والوصول إلى اتفاق مع النقابات، راه وخا تديرو بلاغ وتصعدو فيه، راه احنا باقين تبردو، واش غادي نديرو؟ الحرص على ذاك الاتفاق ماشي شي حاجة أخرى، حتى أنا يمكن لي نصعد، ولكن كتنقولو شي أمور بعض المرات ماشي منطقية، ولكن ما كين باس، النقابات هما هاذوك ما عندنا ما نديرو.

هذا الالتزام الأول، عندي التزام ثاني مع المواطنين والمواطنات، التزام مع الفئات الاجتماعية وتحسين أوضاعها، عندي هذا وهذا، واحنا راه كيتصلو بنا الناس كيقول ليك أودي سريونا، ذاك الشي اللي قلتو للنقابات غير ديروه لنا احنا.

دابا ما دام اتنوما طالبتو بهاذ الشي غادي ندرس هاذ القضية بجدية، اتنوما طالبتو بها دابا وعندي ما ندير، وإن كان أريد..

بغيت نؤكد واحد القضية، الحوار الاجتماعي دوزنا فيه عدد من اللقاءات ومن الجولات هاذ ما يقرب من سنتين اللي دوزنا، عام ونصف دابا دوزناه بعضياتنا، دوزنا هاذ الشي وعقدت لقاءات وحسنا العرض 3 مرات، ولكن أنا شرت لواحد المسألة، الحوار الاجتماعي عندو فضاءات مؤسساتية متعددة وراه هذيك الفضاءات راه مستمرة، الحوار الاجتماعي

ديالكم كيغيبو ما كحضروش، ما عرفتش، أنا ماشي عضو في المجلس الأعلى للتعليم، المجلس الأعلى للتعليم دار التقييم، وصاغ استراتيجية بطريقة تشاركية وعندنا إصلاح، واحنا حرصنا من البداية على أن باش نجيبو مشروع القانون الإطار علاش؟ باش يكون هذا الإصلاح مرصدا، تكون التوجهات ديالو لا تتغير على مدى 15 سنة حتى ل 2030 لا تتغير باش ماشي كل حكومة تقلب وتشقلب.

أحيانا بعض الوزراء ديال التعليم كيمتلصو من بعض.. سابقا، دبا مع قانون الإطار ما بقاش يمكن، غادي يولي قانونيا ملزم، غير القانون الإطار فاش جنبناه راه هذا إجراء مهم، وميثاق اللاتمرکز صادقت عليه الحكومة رغم صعوبته، 17 خطاب ملكي هو كيقول فين هو هاد ميثاق اللاتمرکز، وخدمنا عليه حتى جنبناه، واش حكومة فيها أزمة يمكن تجيب هذه المشاريع الهيكلية؟ وغيرها من المشاريع الأخرى بما فيها هذا قانون المالية اللي تصادق عليه اليوم في مجلس النواب، وقوانين أخرى ستأتي، وجبنا الكتاب الخامس اللي هو ربحنا 4 ولا 5 النقطة في (Doing Business) لصعوبة المقاول، اللي هو فيه إجراءات مهمة لوقاية المقاول من الصعوبات، لوقايتها من الانهيار، لتحسين ظروفها في المرحلة ديال الصعوبات، لتقنين التدخل حتى المراحل الأخيرة، وهذا راه كان عمل مشترك.

وغادي نجيبو مشاريع قوانين هيكلية أخرى في القريب إن شاء الله، وكنشكر الأمانة العامة للحكومة لأنه واكبت معنا هذه الإصلاحات كلها بطريقة متصلة ومضطردة باش تعرفو راه عندنا الحمد لله كفاءات وأطر يشتغلون بالليل وبالنهار، حتى واحد ما كيعرفهم ما كيقولوش أح، لأن تيشوفو النتيجة ديالهم، إذا جا مشروع القانون عندكم وخرج ونشروه في الجريدة الرسمية كيفرحو، لأن هما ساهمو فيه وخدمو عليه، وخدمو على الدقائق ديالو لإح، فلذلك هناك أمور..

تقولو لي هاد الشي ما كافيصا أكثر، ما كاي مشكل، الأغلبية الحكومية داخل الحكومة منسجمة بقدر معقول من الانسجام، دائما كاي شوية ديال الخلافات داخل الحكومة، أما الأحزاب راه كل حزب راه هو حزب حر في راسو، غادي تتحكمو في الأحزاب واش هذه معقولة؟ القانون أعطى الأحزاب الصلاحيات والحرية والقانون أعطى لجميع المواطنين الحرية واحنا.. داخل الحزب الواحد كتكون خلافات، على كل حال واحد الأخ في مجلس النواب جاوبتو ذاك النهار فلتو على كل حال الأغلبية الحكومية منسجمة أكثر مما منسجمين انتوما داخل الحزب ديالكم، بلا ما تقول شكون، وهكذا جميع الأحزاب على كل حال فيها اختلافات الرأي، فيها نقاشات، فيها أسمو.. وهاد الشي منطقي. احنا ماشي جينا باش نوقفو هاد الاختلافات، لا يمكن.

بالنسبة للحماية الاجتماعية هي آخر نقطة غادي نشير لها، بالنسبة للحماية الاجتماعية للمستقلين، الحماية الاجتماعية للمستقلين جينا لقبنا القانون باقي عندكم في البرلمان، خرج القانون، فاش خرج القانون تدارت

الوطنية للزاهة ومحاربة الرشوة، اللي غادي يكون شريك مهم ومؤسسة دستورية غادي تقوم بدور مهم جدا في التقييم وفي المتابعة وفي التصويب وفي إصدار التقارير وفي غيرها.

واحنا حرصين على المحاربة ديالو، ولكن محاربة الرعب والفساد لا تتم بمجرد إصدار القوانين والقرارات، هي مسؤولية مشتركة، مسؤولية مشتركة واحنا حرصين عليه بطبيعة الحال. غير هاذ الأيام الأخيرة تشد واحد المسؤول في السلطة ولكن كيفاش تشد؟ مواطن استعمل الهاتف الأخضر وأعلم، تحركت النيابة العامة، وأوقع به بتهمة الرشوة، وهكذا، بمعنى كاي المواطن والمؤسسات والإعلام عندهم دور في التنبيه، وراه كما قلت غير منذ 3 أسابيع جميع الملفات ديال المجلس الأعلى للحسابات اللي فيها ذات طابع جنائي بطبيعة الحال أحييت، 115 ملف اللي تحال على القضاء، ولكن خاص القضاء يقول الكلمة ديالو، ما يمكنش ننداو نشهرو بهم، هاد الشي معروف هذه القضية لأن الإنسان بريء إلى أن تثبت إدانته، احنا ماشي محكمة، ننداو نحكمو على فلان وننداو نصدرو الأحكام على الأشخاص غير بالتم، غير بالإشاعات، ولهذا خاصنا نحضو ثاني في الإشاعات، اتهام البريء.

ورغم وجود هذا، فإنه في الإدارة وفي المقاول ومن البرلمانين ومن غيرهم من المؤسسات ومن المسؤولين عدد كبير من الشرفاء، لأن كاي اللي خدام بصمت كيعخدم البلاد، وكبيودي، وكاي اللي معوج، والقضاء هو الذي يجسم في هذا المعوج واللي ما معوجش، فهمتيني؟ وخاصنا نحضو من الإشاعات. هذه الأيام شحال من واحد مع الأسف بعض البرلمانين كيقولوها أزمة داخل الأغلبية، ما كاينش أزمة داخل الأغلبية الحكومية، كيبينو غير على الإشاعات، ليس هناك أي أزمة، هناك اختلافات صحيح، لأن احنا 6 ديال الأحزاب، وقولو باز هذه الحكومة أنجزت هاد الشي كامل، شحال من أوراوش، غير الأوراوش الهيكلية ياك دبا جاء عندكم مشروع القانون ديال المراكز الجهوية للاستثمار، من 2002 هذه المراكز الجهوية للاستثمار كايته، واستنفذت أغراضها، واليوم هذه الحكومة تحزمت وخرجناه في وقت قياسي هناك المشروع وداز في مجلس النواب الحمد لله وأشكر السادة النواب طوروه حتى هما شوية وانتوما درتو تعديلات طوروه وغادي يخرج، غادي نديرو ثورة فيما يخص هذه المراكز الجهوية للاستثمار والدور ديالها في الاستثمار والعلاقة بأسمو.

وعندنا القانون الإطار اللي جنبنا، التعليم، غير صحيح ما قاله أحد.. ما عرفتش واش أخ ولا أخت اللي تدخل في هذا، اللي قال كل إصلاح للتعليم يتبعه إصلاح دون تقييم الإصلاح الذي قبله، واش هاد الشي معقول؟ ما كاينش هاد الشي، الإصلاح ديال التعليم اللي كان هو الميثاق، وقبل ما يدير المجلس الأعلى للتعليم الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 قيم من قبل، ودار تقييمات وشاركتو فيه انتوما، كيفاش تقولو هضرة اللي لا أساس لها من الصحة وأنت شاركتي في التقييم، إذا كانت هادوك الممثلين

الإصلاحات التي تتم، والثقة في السلم الاجتماعي ما يجيوش فلوسهم، غيدهم لبلاصة أخرى.

فكرو مزيان والحمد لله في هاذ المشروع قانون درنا إجراءات اجتماعية قوية، من بينها هذيك المساهمة التضامنية هذي خاصكم تصفقو لها وتصفقو حتى لهذوك الشركات التي قبلو، بالمناسبة حتى الشركات حتى هما خاصهم تصفيق التي قبلو لمدة سنتين عندنا المساهمة التضامنية.

بطبيعة الحال إلى احتجناها سنتين أخرى نديروها نزيدها بعد ذلك، باش ناخذو من الشركات الكبرى الأرباح ديالهم ونغديو بها البرامج الاجتماعية التي سنقومها والقطاعات الاجتماعية التي سنقبلها، ولنا عودة إلى قطاع التعليم بعد قليل.

وشكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

طيب، ننقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني، المحور الذي يتعلق "بتحديات تأهيل الرأسمال البشري"، في هاذ المحور عندنا 7 أسئلة، نبدأها بأول سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كير:

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم عن السياسات العامة التي تتبناها الحكومة لرفع تحديات تأهيل الرأسمال البشري؟ شكرا.

السيد الرئيس:

سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عكس الصورة الجميلة التي رسمتموها بريشة انتقادكم لردودنا وتعقيباتنا منذ قليل، بلدنا يواجه تحديات غير مسبوقة، بلدنا يعيش على وقع تحولات اقتصادية اجتماعية ثقافية، وبالتأكيد سياسية تتنازل بسرعة مذهلة.

وسؤالنا اليوم في مواجهة مختلف التحديات واش أننا كحكومة عندكم القدرة اليوم على إنتاج الفهم المناسب لعملية تأهيل الرأسمال البشري؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال الفريق الحركي.

عدد من الإجراءات لأن فيه أولا لجنة التي كنتسق، فيها (CNSS) فيها وزارة الشغل، وفيها وزارة الصحة، توضع المراسم التطبيقية، خرجنا هذيك المراسم لأن ضرورة تطبيقية، بدأت اليوم المشاورات، أطلقت المشاورات مع القطاعات المعنية التي كهم الفئات المهيكلة، وهذيك المشاورات باش يتحدد الدخل المرجعي الجزافي التي غادي يعتمد وهاد الشئ خاصو يخضع لمشاورات، وإن شاء الله في 2019 غادي تخرج، لأن عندنا هدف في 2019 يخرج عدد معين من الفئات يخرجو يدخلو للنظام ديال التأمين الإجباري عن المرض.

فاحنا غادي نبدأو التطبيق ديالو، احنا إذن سعيدين بهذا القانون هذا، أنا كنت في البرلمان باش ناقشنا هذا القانون، فاش كنتمو عندكم وزارة الصحة، السي عبد الواحد الفاسي الله يذكره بخير رجل طيب، وخرج هذاك القانون ديال التغطية الصحية، وفيه التغطية الصحية المهنية للإشارة، ومنذ ذلك الحين تسنيننا 13 العام باش يخرج، وحلل وناقش، قل مزيان باش خرجتو بعدا تسنيننا 13 عام، ماشي تقولو ليا خرجتو بعدا هذا القانون، خرجتو المراسم، بديتو المشاورات، ونطالب بتسريع المشاورات ما كاين مشكل، والراميد أيضا حتى هو.

فلذلك أنا أريد أن أقول مرة أخرى، احنا كلنا مسؤولين على جو الثقة، على السلم الاجتماعي، كلنا، احنا راه كتصنتو، كتصنتو لكم انتمو كمستشارين وكبرلمانيين، كتصنتو للأحزاب السياسية، وأي حاجة تنشرت راه تنتهبو لها، كنديرو منها ذاك الشئ التي قدينا عليه، ما يمكنش الواحد يدير كلشي.

ولكن الحمد لله هذه الحكومة في سنتين قفنا، جينا من مشاريع القوانين، قفنا باتخاذ عدد من الإجراءات بعضها غير مسبوق، مجال هذه المباراة المشتركة الموحدة الخاصة بذوي الإعاقة، مجال إجراءات أخرى في مختلف المجالات، واحنا مستعدين بجرأة اقترحتمو علينا شئ حاجة إيجابية مزيانة ندرسوها ونحاولو ما أمكن نطبقوها على قدر القدرة، والتي ما طبقناهاش دبا نطبقوها الأشهر المقبلة، وإلى ما يمكنش التطبيق ما فيش السرعة فيه الدراسة، تصنت للخبراء، تصنت للقطاعات الأخرى، نديرو التشاور الضروري، نديرو عاد نتاخذو قرار ببرودة، غير بشوية علينا، لأن 100 تخميمة وتخميمة ولا ضربة بالمقص، علاش؟ لأن اتخذت قرار حتى تمشي حتى تدخل أش جا ما يردك اللور. ننديروه باش يكون في مصلحة المواطنين والمواطنات باش يكون فعلا إيجابي وفي مصلحة الجميع ومصلحة الوطن.

ولكن الحمد لله دارت أمور مهمة، غير كافية متفق معكم، بغينا نحسنو أكثر والاقتصاد المغربي لا يعاني إشكالات كبيرة. واش هاذ السنة التي غادي نوصلو دابا 40 مليار درهم ديال الاستثمارات الأجنبية واش التي عندو الفلوس تيقولو رأسمال جبان، واش هذو جاو جابوا فلوسهم غير هكاك؟ وكون كان ما عندهومش الثقة في الاقتصاد الوطني والثقة في

هو منظومة التربية الوطنية والتكوين والبحث العلمي، والتي تعيش على وقع أزمة غير مسبوقة من حيث تنامي العديد من الأعطاب المزمنة، من أهم مظاهرها إشكالية الاكتظاظ ونزيف الهدر المدرسي بشكل لا يساعد على انصهار فضاء المدرسة العمومية مع متطلبات وآفاق سوق الشغل، وفي هذا الصدد نتمنى ميثاق التربية والتكوين والقانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، اللذان نأمل أن يساهما في تسريع وثيرة إصلاح المدرسة المغربية.

وفيما يخص منظومة التكوين المهني، نجد التأكيد على أنها تعيش حاليا مأزقا حقيقيا، فالقطاع يشهد بالتأكيد زيادة كبيرة في أعداد المسجلين، بيد أن البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني لا تزال أعلى من المعدل المسجل في صفوف نظرائهم من خريجي التعليم العام، وتحيل هذه الوضعية على ضرورة تعزيز آلية التوجيه والتركيز على جودة التكوين الذي يوفره هذا القطاع أكثر من التركيز على طاقته الاستيعابية، في أفق جعل التكوين المهني وسيلة تحكم بإمكان السياسات العمومية أن تركز عليها، وهنا نشير إلى أنه من الضروري جعل مبدأ الطلب مدخلا للتفكير في تدبير الرقي بمنظومة التكوين المهني بدل مبدأ العرض المعمول به حاليا مع مراعاة الجودة في كل مسارات التكوين.

وفي هذا الإطار، فإننا نشيد بالعبارة السامية وبمبادرة صاحب الجلالة حفظه الله، الرامية لتقوية منظومة التكوين ببلادنا والارتقاء بها لمستويات عالية، لكي تساهم بشكل فعال وناجح في التأهيل الفعلي للرأس المال البشري، كما نعبّر عن عزمنا الكبير للانخراط في اللقاء الوطني حول التشغيل والتكوين، الذي دعا إليه صاحب الجلالة والذي يهدف إلى وضع خريطة طريق مضبوطة للنهوض بالتشغيل والتكوين لتربطها الوثيق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وما دمنا في الحديث عن التكوين، فإننا نذكر بأن التكوين المستمر يلعب دورا بالغ الأهمية بالنسبة للأجير والمقاولة على السواء، فهو يمكن الفرد من الترقى المهني والاجتماعي ويمكن المقاولة من مواجهة التقلبات الاقتصادية والتكنولوجية، فهل يعقل السيد رئيس الحكومة أن لا يتجاوز عدد المقاولات المستفيدة من النظام الحالي للعقود الخاصة بالتكوين 1000 مقاولا من المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أصل أكثر من 228000 مقاولا؟

وهل يريج الحكومة أيضا كون أعداد الأجراء المستفيدين حاليا من التكوين المستمر لا يتعدى 7000 من الأجراء المصرح بهم من أصل 3.38 مليون أجير، جلهم من أجراء المقاولات الكبرى من القطاعين الخاص والعام؟ وهنا يجب الإشارة إلى أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا مقاولات الجهات ليس لها النصيب الأوفر.

وكذلك ندعو لتفعيل مسارات مبتكرة في مجال التكوين المهني كنظام التناوب، إضافة إلى تبني مفاهيم حصيلية الكفاءات وحسن المكتسبات عبر

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الإنسان هو صانع هدف لكل تنمية مستدامة، وعليه نساءلكم، السيد رئيس الحكومة، المحترم حول استراتيجياتكم في مجال تأهيل الرأس المال البشري؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعتبر تأهيل العنصر البشري رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس نساءلكم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإرساء الآليات والوسائل الكفيلة بتأهيل الرأس المال البشري بما يجعله قادرا على المشاركة بمواطنة إيجابية في المسلسل التنموي ببلادنا؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يكتسي موضوع تأهيل الرأس المال البشري أهمية كبرى لدى الجميع، وذلك باعتبار أن الرأس المال البشري يشكل المتغير الأهم في معادلة وسائل الإنتاج ويعتبر العنصر الأساسي لضمان استمرارية ونجاعة خلق الثروة من طرف المقاولات، إلا أننا نسجل بكل أسف التصنيف المتدني لبلادنا في مؤشر جودة الرأس المال البشري للبنك الدولي، إذ يصنف المغرب في المرتبة 98 من أصل 130 دولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن نتحدث عن تأهيل الرأس المال البشري، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا

السؤال الأخير في هذا المحور للمستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بدون شك أن بلادنا تعرف محاض تحول وتغير عميق كاد أن يشمل كل مكونات البلاد مجتمعا ودولة ومؤسسات، فتحققت مؤشرات إيجابية بدون شك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية، لكن هناك تحديان أساسيان.

التحدي الأول الذي يورق يتعلق بمؤشر إدماج الشباب في المجتمع، حيث يشكل تشغيل الشباب تحديا حقيقيا وخطيرا.

التحدي الثاني يكمن في إشكالية النمو باعتبارها تحديا آخر، لأنها تتطلب إجراء تحول هيكلي عميق لاقتصاد وتحقيق مكاسب كبيرة على مستوى النجاعة.

هذا السؤال الكبير الذي لم نسمع الجواب عنه، ومدى وجود إرادة حقيقية في التغيير العميق للهياكل الاقتصادية والنظام الاقتصادي.

هذه المكاسب الإنتاجية لن تتحقق فقط جراء الرفع من حجم ومستوى الاستثمار في الرأسمال الثابت، ولكن من تعزيز الجهود لمراقبة المزيد من الرأسمال غير المادي، أي الرأسمال البشري والمؤسسي والاجتماعي، وكلها عناصر مرتبطة ومتكاملة فيما بينها.

ومن الطبيعي أن يكون المغرب عاجزا اليوم عن مواجهة هذه التحديات أمام غياب نموذج نموي يأخذ بكل هذه العناصر، وأمام غياب رؤية تتطلب إعادة توجيه أولويات السياسات العمومية نحو تنمية الرأسمال غير المادي، ونحو تعزيز حكامه السياسية القطاعية.

وأكد أن الاستثمار الفعلي يتحقق بالاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التدريب وصقله وبممارسة وتقويته بالتكوين والتكوين المستمر مدى الحياة.

كما أن الخلل الذي تعرفه المنظومة التنموية يرجع سببه إلى فجوة أو التباين القائم بين الرأسمال البشري والثروة الوطنية، هذان العاملان اللذان مازال لم يتوافقا في ما بعد، فيبقى الإنسان دائما هو محور التنمية، وما يتطلب ذلك من الاهتمام بتنمية الجوانب النفسية والإنسانية وغير ذلك، وذلك من خلال:

1- تحقيق الدخل المرتفع أساسي وجوهري؛

2- التربية والتكوين من منظور أن التعليم يساهم على تهيئة الكفاءات وتطوير المهارات والقدرات على الإبداع؛

الخبرة والسعي إلى تفعيل شامل للنظام الوطني للإشهاد، وذلك عملا بالقانون 60.17 متعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فضاءات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وستتمكن المقاولات من أن تكون مكونا (formateur) بجانب مؤسسات التكوين من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تبدأ بالتخطيط مروراً بالإنتاج وتنتهي بالتقييم حسب نظام الجودة أو الحكامة، وهو ما يقتضي دعم المقاولات عبر تحفيزات جبائية لتكون قادرة على إنجاح دورها في مجال التكوين، وهنا نستحضر التعديلات التي تقدم بها فريقنا على مشروع القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، من أجل تعزيز الحكامة في هذا المجال بما يتماشى مع دعوة صاحب الجلالة لخلق جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني، والتي يجب أن تكون في إطار تدبير مفوض يعهد به إلى المهنيين بما يساهم في ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل. وفي نفس السياق تعرف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا تعثرا كبيرا، علما أنها تشكل أهم عناصر تعزيز الابتكار والإبداع في منظومتنا الاقتصادية، وهو ما لا يتيح مع الأسف إمكانية تطوير نسيج اقتصادي مبتكر، لذلك فنحن ندعو الحكومة لاعتماد مقاربة مندمجة للرفق بالبحث العلمي بالتنسيق مع المقاولات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تبلغ تنافسيتنا الاقتصادية وجودة المناخ الأعمال ببلادنا المستوى الذي نطمح إليه جميعا دون رأسال بشري عالي المستوى ودائم التكوين، دون أن ننسى من لم يحالفه الحظ في إتمام دراسته العليا أو غيرها، وهنا نذكر بدعوة جلاله الملك حفظه الله إلى اعتماد اتفاقية إطار بين الحكومة والقطاع الخاص لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة اللذين يغادرون الدراسة دون شواهد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سؤالا، أي سياسة عمومية لتأهيل الموارد البشرية الوطنية بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي والنموي؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

يلي:

أولا، تدارك الخصاص في مستوى الرأسمال البشري من خلال محاربة الأمية التي تبقى مرتفعة وتؤثر سلبا على الإنتاجية، وأتم تعرفون اليوم أننا عندنا حوالي 8 مليون أمة، بطبيعة الحال هاذ 8 مليون أمة ماشي هاذ الحكومة اللي مسؤولة عليها، مسؤولة على واحد النسبة قليلة جدا، لأن إلى لقينا أمة عندو 30 سنة شوف إمتي خرج من المدرسة، عندو 25 سنة، شوف إمتي خرج من المدرسة؟ عندنا في العمال مثلا أو في الناس ديال اليد العاملة عندنا أمة يعلم الله إمتي أسمو؟

فلذلك عندنا واحد التحدي ديال تقليص هاذ الأمية والتسريع في البرامج، وهاذ التسريع في البرامج دارت ليه في إطار الحكومة السابقة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، جينا احنا فعلنا هاذ الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وآآن عندها في هاذ السنة برنامج غير مسبوق، الهدف، هي سجلت هذه السنة مليون شخص، وهذا رقم غير مسبوق في سنة واحدة، بطبيعة الحال في السلكين بجوج، في السنة الأولى وفي السنة الثانية، وإن شاء الله غادي نحاولو ما أمكن نغززو هذا العرض، نغززو العدد ديال الناس اللي غادي يندرجو في إطار البرامج ديال محاربة الأمية، وأيضا غادي يتم المتابعة ديالهم والتمكين ديال هاذ التكوين اللي غادي يكون اليوم، وهذا شيء مهم جدا، بطبيعة الحال هاذ الشئ داخلة فيه جميع القطاعات ماشي قطاع واحد، جميع القطاعات معنية وعدد من القطاعات شريكة وفيه شركات وقعت حتى مع القطاع الخاص بطبيعة الحال، هذه الأولى.

ثانيا، موازاة مع تمكين المواطنين من الحد الأدنى من التمدن يطرح تحسين الرأسمال البشري إشكالية مواكبة الدينامية التي يعرفها النسيج الاقتصادي بملائمة التكوينات مع حاجيات الشغل، فيه جزء كمي وجزء كيفي، الجزء الكمي هو فيه توسيع التعميم ديال التمدن، بطبيعة الحال هذا تدار فيه جهود كبيرة، الحمد لله، في إطار الحكومات السابقة كلها، وفي إطار هذه الحكومة غادي يزيدو هذا الجهد، وفيه واحد القضية مهمة مرتبطة بمحو الأمية، مرتبطة بالشباب اللي ما عندهم لا عمل ولا شغل ولا تكوين لا دراسة، وعندها علاقة بأسمو، وهي التعميم والحد من الجودة الذي يمكن من الاستمرارية.

وهنا تتجى البرامج الاجتماعية اللي هدرت عليها منذ قليل، "تيسير، المطاعم المدرسي، النقل المدرسي"، وغيرها من البرامج اللي في هاذ مشروع قانون المالية كين الزيادة في جميع البرامج، كين محاولة التعميم ديالها أكثر مما كانت عليه البرامج السابقة، لأن احنا واعيين بأن هذه البرامج الاجتماعية عندها دور في دعم الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة الدنيا، وخصوصا في المناطق القروية باش ولادهم يستمرو في القراءة مدة أطول، وغادي يمكننا بسنوات الدراسة غادي نطولوها، ونقصو الهدر المدرسي، وهذا راه عندنا فيه هدف الذي ينصب على العمل على تخفيض نسبة الهدر المدرسي إلى 2.5% في سنة 2020 في أفق بلوغ 1% في جميع المستويات في 2024-

3- الصحة، لأن الصحة لا يمكن أن يكون هناك إنسان قادر على الإنتاج بدون صحة سليمة، هنا لا بد من التذكير بأهمية هذا الموضوع، أو العلاقة بين الصحة والتعليم يبتدىء في الأشهر أو الساعات الأولى من ازدياد الإنسان من بطن أمه، وهنا تظهر لنا مسألة التعليم الأولى مسألة أساسية؛

4- الرفع من قدرات الموارد البشرية؛

5- تمكين الرأسمال البشري من الخبرات والمدارك.

فالسيد رئيس الحكومة، تعرفون جيدا أن الإدارة هي الأداة القوية والناجعة في تنفيذ السياسات العمومية، فمن خلالها تتجسد وترجم تجليات نشاط الدولة الرامي إلى تلبية حاجيات المواطنين في شتى المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في إطار الجودة والنجاعة.

وأمام الإشكاليات العويصة والعميقة التي تعرفها الإدارة المغربية مركزيا وترايبا وما يعتري عملها من عوامل مختلفة ومن معوقات لا حد لها، تعرفونها جيدا.

ولاشك، وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات لا أظن أنه تم الشروع في اتخاذها إلى الآن، بدل تكثيف اجتماعات اللجن والفرق دون أن يتلمس المواطن، دون أن يرى اقتصادنا أي تطور في اتجاه نحو تحدي النمو وتحقيق النجاعة المطلوبين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لما كنتحرر من الأوراق كنتكون أحسن.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي استمنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

هذا موضوع مهم، تحديات تأهيل الرأسمال البشري، ولا يخفى أن جلالة الملك حفظه الله، يولي أهمية كبيرة لهاذ الموضوع باعتباره رصيذا حقيقيا لبلادنا ولتقبلها ولتطورها ولازدهارها.

وتأسيسا على تلك الرؤية الملكية السديدة، اعتبرت الحكومة فعلا أن الاستثمار في الرأسمال البشري تحدي أساسي في سياق مواكبة الديناميكيات التنموية المتواصلة التي تشهدها بلادنا وأيضا تشهدها المنطقة كلها، وأيضا إرساء لمشروع تجديد النموذج التنموي الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك حفظه الله.

وتتمثل أهم التحديات التي يطرحها تأهيل الرأسمال البشري ببلادنا فيما

تكونو 200000 باش نلبي الحاجيات ديالو ونرفعو الجودة ديالو عن طريق أن تكون عندنا الناس اللي غادي يدخلو يوليوا أساتذة في الابتدائي أو في الإعدادي أو في الثانوي يكون عندهم تكوين تربوي طيلة هذيك المرحلة ديال التكوين الجامعي ديالهم، غادي يخرج طالب عندو إجازة في فيزياء وفي التربية، في التاريخ والجغرافية والتربية، في الرياضيات والتربية، مع ذلك غادي تقصو هاذ الشكاية اللي تتورد من قبل الفاعلين حتى الأساتذة حتى هما يتحسو بها اللي سيدخلو دابا في مختلف الأكاديميات، على أساس أن مدة التكوين تتكون مقلصة، ولكن دابا احنا مكره أخوك لا بطل، احنا مستعجلين خاصنا نلبيو الحاجة الحالية ديال المدرسة المغربية. ورغم ذلك راه تحسنت هاذ القضية ديال التكوين، السنة الماضية دار لهم 6 شهور، وهاذ السنة غادي نديرو أكثر من 6 أشهر.

إذن هذا دائما الإصلاح البيداغوجي هذا جانب، الجانب الثاني هو التكوين المهني تعطاه اهتمام كبير للتكوين المهني واحنا ما نكرهوش تكوين المهني يزداد الحصة ديالو في مجموع الطلبة اللي تخرجو من البكالوريا مجموع الطلبة في المؤسسات ما بعد البكالوريا يتزاد الحصة ديالو كما في الدول، عدد من الدول الكبرى اللي تتعطي اهتمام للتكوين المهني، علاش؟ لأن التكوين المهني يستجيب لحاجيات المحيط، حاجيات سوق الشغل، حاجيات الفرد نفسه اللي بغى يخدم، وهذا كين الدول اللي عندهم 60% من الطلبة ما بعد البكالوريا مسجلين في التكوين المهني، كين 70% في الدول الأوروبية نفسها هذالك الشي علاش كان أول قرار اتخذناه في مجال التعليم هو المنحة ديال التكوين المهني ودرناها كأفق استراتيجي ماشي أفق آني ماشي خاص هذوك الطلبة باش يدار لهم منحة وإنما باش نعطيو اهتمام، نرفعو التثمين ديال التكوين المهني حتى هو تكون عندو اهتمام بحال التخصصات الأخرى، وبحال اللي تسجل في الجامعة، السنة الماضية اللي خذوا المنحة في التكوين المهني 11000 فقط، نتيجة لأن النظام الجديد وكان لابد من التطوير والتجويد، رجعنا عاود جودنا.

هاذ السنة إن شاء الله الأفق يكون 60000 تقريبا من المتدربين في التكوين المهني غادي تكون عندهم منح، وهذا شيء مهم. هذا غادي يعطي الأهمية للتكوين المهني، والتكوين المهني كما نتعرفو هو عدد الناس اللي كيولوجو لسوق الشغل بالتكوين المهني هو مرتفع بالمقارنة مع الكليات ذات الاستقطاب المفتوح وهذا شيء مهم جدا، إذن ترفعت الطاقة الاستيعابية ديال التكوين المهني عموما، وهناك عمل لتحسين الجودة ديال التكوين المهني.

هناك أيضا إبقاء أهمية خاصة لملائمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل، سواء في التكوين المهني أو التكوين المستمر بالنسبة للناس اللي أصلا خدامين، وهاذ الشي تدار فيه عمل من قبل مختلف المؤسسات المعنية، سواء فيما يخص تدريس اللغات أو تطوير الحس المقاولاتي اللي غادي نحاولو ندخلوه من الابتدائي، من الابتدائي غادي تدخل هاذ القضية

2025 بالنسبة للعالم القروي بطبيعة الحال، بالنسبة للحضري فهي هاذ نسبة الهدر المدرسي أقل من هذا.

ويبنت البرامج بأن هذه البرامج الاجتماعية عندها دور في تقليص الهدر المدرسي، ولكن أيضا أطلق برنامج آخر اللي هو تعميم التعليم الأولي، الأطفال ديال 4 سنين، 5 سنين، وأعطينا الانطلاقة شرطت على هذه الانطلاقة اللي تعطت ديال التعميم، وبدينا هذه السنة في فتح 4000 قسم جديد بتعاون مع عدد من المؤسسات من القطاع الخاص، من الجماعات، راه كلشي كيتعاون، على حسب المناطق، فين ما كان شي واحد يمكن يدير شراكة مع الوزارة باش يبني أو يجهز أو يصلح أقسام درناها باش نوصلو لإدماج 100000 طفل هذه السنة، هذا ما كافيش، ولكن احنا كين خطة لتعميم التعليم الأولي، وأثبتت بأن الأطفال اللي دارو التعليم الأولي عاد دخلوا للابتدائي كيقبل عندهم الهدر المدرسي بالمقارنة مع الناس اللي ما داروش التعليم الأولي ب 2/3، معنى ذلك عندو حتى هو دور.

إذن عندنا رؤية إستراتيجية، عندنا تفكير بطبيعة الحال، هاذ الشي كله داخل في الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 وعندنا برامج نطقتها على الأرض ونسير فيها، بطبيعة الحال البرامج ديال هذه السنة ما كافيش وغادي زيديو عليها كل سنة غادي ندعمو هذه البرامج وغادي تطور، وهذا بطبيعة الحال الهدر المدرسي إذا قاومناه إذا تقصنا منه إلى الحد الأدنى كتنقويو الراسال البشري، كنجرجو تلاميذ يمكن لهم يساهمو، ويكونو راسال بشري إيجابي بالنسبة لبلادهم.

وهنا أذكر بأن القطاع ديال التعليم وعيا منا بالأهمية ديالو في القطاع ديال التربية الوطنية تزدت في الميزانية ديال السنة الماضية في الميزانية ديال 2018: 10%، وهذه السنة 9% في الميزانية ديالو، مما يعني أن فاش قلنا الأولوية للتعليم كنا نعني ما نقول، الأولوية للتعليم من حيث الميزانية، الأولوية للتعليم من حيث البرامج الاجتماعية ولكن أيضا الأولوية للتعليم من حيث العمل على الرفع من الجودة ديال هاذ التعليم، هاذ الأدوات حتى هي تساعد على الجودة، حتى هي تساعد على الجودة، وتخفيف الاكتظاظ يساعد على الجودة.

ولكن هاذ الشي ما كافيش، احنا باقي عندنا برامج متعددة مرتبطة بالجودة فيه بطبيعة الحال ملائمة العرض البيداغوجي مع حاجيات المحيط وتعزيز مسالك التكوين المهنة، مزيد من الاهتمام ديال المهنة ديالها وهاذ الشي نتحاول ما أمكن عن طريق تقوية عدد الطلبة في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود، وأيضا في رفع عدد الإجازات المهنة في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، هذا حتى هو مهم في الجودة وفي العرض البيداغوجي يكون متكيف مع الحاجة ديال المحيط، وهذو يمكن لهم يلقاو الشغل ديالهم.

ثالثا، وهذا مهم أطلقنا الإجازة المهنية في التربية اللي هو مشروع طموح جدا وطلقناه هاذ السنة، وبدا هاذ السنة لتكوين 20000 سنويا، في أفق

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس.

نستمع الآن للتعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة. الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كير:

بداية لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نؤكد على محورية موضوع تأهيل الرأسمال البشري بالنظر لتحدياته المطروحة. ولا يجادل منا أحد السيد رئيس الحكومة المحترم، كون الرأسمال البشري يعتبر إحدى المؤشرات الدقيقة التي تقاس بها ثروة أي بلد ولا غرابة أن نجد بلادنا قد فطنت للرهانات المرتبطة بالإمكان البشري كرافعة أساسية لبناء أي مشروع تنموي، ولعل هذا ما استدعى إنجاز تقرير الخمسينية في محاولة بلادنا القيام بقراءة عميقة لمختلف الجهود التنموية منذ الاستقلال واستشراف المغرب الممكن بغية تحديد شروط وإمكانات الاستثمار الإيجابي في الرأسمال البشري، وتأتي راهنية هذا الموضوع في ارتباط بالورش الوطني المرتبط بصياغة نموذج تنموي جديد الذي دعا إليه جلالة الملك في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الفارطة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الملاحظ أن المتبع لمشهد الرأسمال البشري لبلادنا لا يمكن إلا أن يجزم بغياب تام لاستراتيجية حقيقية تضع بين أولوياتها إرساء الآليات والوسائل الكفيلة بجعل الرأسمال المورد الأساسي للنهوض بقضايا التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا الغياب هو ما جعل جلالة الملك يؤكد في خطابه بمناسبة الذكرى 15 لاعتلاء جلالتة عرش أسلافه الميامين أن الاستثمار في الرأسمال البشري بمثابة النواة التي يجب أن تنبني عليها قضايا التنمية الآنية والمستقبلية.

لذلك لم يعد مسموحا اليوم اختزال الإمكان البشري فقط في مؤشرات النمو الاقتصادي أو في برامج محاربة الهشاشة أو الفوارق الاجتماعية والمحالية، بل ينبغي مقارنته مقاربة شمولية وأفقية تربط بين كل مستويات التنمية والإدماج والتأهيل لتحقيق شروط الاستدامة القادرة على التحرير الإيجابي للقدرات البشرية.

وإذ نسجل بتذمر وأسى التصنيف الضعيف والمؤسف لبلادنا حسب جودة الرأسمال البشري، الرتبة 98، وهو تصنيف يعكس سوء الاستثمار الحكومي في الرأسمال البشري.

السيد رئيس الحكومة،

في سياق حديثنا عن تحديات تأهيل الرأسمال البشري تستوقفنا الأهمية المركزية التي تكتسبها منظومة التربية والتكوين، انطلاقا من كون أن

ديال محاولة تحسين الحس المقاولاتي لدى التلميذ والطالب، وبالتالي المتخرج.

برمجة وحدات حول السلوكيات المهنية، وضع نظام للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية، وغيره كثير، ولكن بغيت نشير بالخصوص إلى اقتراح إغناء برامج التأهيل عبر التركيز على تعزيز القدرات والسلوكات بصفة عامة، وذلك من خلال وضع الجواز اللغوي، الجواز الرقمي، الجواز السلوكي أو جواز القدرات، الجواز التجاري، هاذي كلها أمور يحتاجها الإنسان، سواء كان طالب يريد أن يتخرج أو كان متدرب في التكوين المهني أو كان إنسان يشتغل، يحتاجها وكمكنو باش يولوج سوق الشغل. ودبا الآن إلى ما كايش اللغات الأجنبية كيجي صعب للواحد باش يلقى سوق الشغل فواحد المستوى معين، فلذلك تدار الجواز اللغوي، تدار الجواز الرقمي لأن اللي ما عندوش (l'informatique) اللي ما عندوش المعلومات أحيانا كيصعب عليه يلقى، لذلك تدار الجواز الرقمي. هاذي كلها واحد الجوازات، تسات الجوازات ماشي دبلومات، هي جوازات في التكوين.

وأخيرا، أريد أن أشير إلى أنه ليست ميدان التكوين بمختلف أنواعه سواء في التعليم العام، في التربية الوطنية أو في التعليم العالي أو في التكوين المهني هما بوحدهم اللي مداخيل لتثمين الرأسمال البشري، بل يمكن أن نقول جودة الحياة، الاهتمام بالصحة هو شيء مهم أيضا.

وبالتالي كان الاهتمام بإخراج التغطية الصحية للطلبة، اللي على الرغم من أن السنة الماضية عدد المسجلين فيها قليل، لأن هاذ السنة إن شاء الله غادي يرتفع بشكل غير مسبوق، تسجلو دبا راه كثير وتتناو الطلبة هما يتفاعلو مع هاذ الآلية ويندججو فيها، لأن الدولة كتنخلص 110 مليون درهم اللي الدولة كتنطهوم عند (CNSS) باش يمكن هما يلببو الحاجيات ديال الطلبة فيما يخص التغطية الصحية.

ولكن أيضا عموما تجويد العرض الصحي والخدمات الصحية كلها داخلة في تثمين الرأسمال البشري، الرأسمال البشري ما عندوش مدخل واحد، التعليم هو مهم لأن نبنو مجتمع المعرفة ونخرجو جيل متعلم هو مهم جدا وقادر على أن يستجيب لحاجيات الحياة مهم، ولكن أيضا نعتنيو به في الصحة ونعتنيو به في جودة الحياة هو شيء مهم وهاذ الشيء فيه عدد من البرامج، وتعد الصحة هي الأولوية الثانية، قطاع الصحة هو الأولوية الثانية بعد قطاع التعليم بالنسبة لهذه الحكومة، وهذا يظهر في الميزانية نفسها اللي زدننا حتى هي ب 10% هاذ السنة، وغادي نزيدو ندعموها في السنوات المقبلة، واحنا واعين بالاختلالات اللي كيعاني منه قطاع الصحة، واعين بالطلبات ديال الموارد البشرية الصحية، واحنا مصنتين ليها وعازمين على الاستجابة ليها إن شاء الله.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بلدهم بعد استكمال دراستهم". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة،

سوف لن نستفيض كثيرا في التجاوزات والاختلالات التي طالت التعيين في المناصب العليا، والتي يعرفها العادي والبادي، فضلا عن التهميش الممنهج الذي يطال المرأة المغربية ككائن بشري حقيقي ونوعي داخل المجتمع المغربي، التي لم تتل حظها من المسؤولية في الإدارة العمومية، وبالرغم من المكانة المتقدمة التي بوأها لها دستور 2011.

في الأخير، وعلاقة بجانب تأهيل الرأسمال البشري والمتعلق بتحدي المحافظة على الكفاءات المغربية داخل وخارج الوطن، نود في فريق الأصالة والمعاصرة في ختام هذه المداولة أن نثير انتباهكم إلى التعثر الكبير الذي يعرفه إصلاح الإدارة وضعف تفاعلهم مع التوجيهات الملكية في هذا الصدد، والتي أماطت اللثام عن أعطاب الإدارة المغربية.

ومربط الفرس في هذا السياق، يكمن في معادلة الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما ألح عليه أيضا جلالة الملك في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2018/2019. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

دعوناك للحديث عن تأهيل الرأسمال البشري ونرى أنك أسرفتم في الحديث عن أشياء تربو على الحصر، تقولون أنك أنجزتموها وهي تهم البناء أكثر من التأهيل، فالتأهيل تأهيل الرأسمال البشري هو المنزلة بين المنزلتين، هو مرحلة ما بعد البناء ومرحلة ما قبل التحرير.

على أي أنا مضطر للتفاعل مع كلامكم السيد الرئيس، حتى وإن كان فيه خلط، في جمعتي أرقام ومؤشرات، جزء كبير منها استحضره من سبقتي من الأخوات والإخوة على سبيل التأصيل ومن باب حسن الاستدلال، فقط غادي نوقف عندها لكي أقول لكم أنها فضحت عجزكم على أكثر من مستوى.

فضحت عجزكم على المحافظة على مردودية الرأسمال البشري الذي ورثتموه عن من سبقكم، هذا واحد.

ثانيا، فضحت عجزكم على تحقيق وضمان وتيرة وإيقاع معقولين لتراكم هذا الرأسمال البشري حتى يكون ذخرا لمنقلب، يعني المستقبل، وعرت كذلك عن فشلكم في التعاطي مع مختلف جوانب العجز المرتبطة بالقدرات

الابتكار والإبداع والتفكير من أدق الآليات لقياس قيمة الرأسمال البشري، في هذا الباب نستحضر أيضا خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2018، عندما أكد جلالته أنه: "لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخرج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل، وهو هدر صارخ للموارد العمومية ولطاقات الشباب مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة". انتهى كلام جلالة الملك

السيد رئيس الحكومة،

بناء على الدعوة التي وجهها جلالة الملك بتاريخ 30 يوليوز 2014 للقيام بدراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013، والتي أعدها سنة 2016 كل من بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الرأسمال غير المادي، كعامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف، فإن أبرز التحديات التي خلصت لها هذه الدراسة تكمن في العلاقة المتناقضة بين قابلية الشغل وبين المستوى التعليمي، فبقدر ما يرتقي الفرد في المستويات العليا للمنظومة التربوية، بقدر ما تتضاءل فرصه في الحصول على عمل في سوق الشغل.

وكما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن التكوين المهني ركيزة أساسية في تأطير وتكوين جيل من الكوادر والكفاءات المهنية القادرة على مسايرة تطور الاقتصاد العالمي، والملاحظ للأسف أن التعامل الحكومي مع ملف التكوين المهني لازال متعثرا.

وكما نذكركم أن الرأسمال البشري لا ينحصر في التعليم وحسب، بل يشمل مناحي أخرى على رأسها قطاع الصحة الذي لا نحتاج إلى مجهود كبير لتعريفه واقعه الجريح، لأن الجميع يجتمع اليوم على بؤس المنظومة وإفلاسها البنوي جراء السياسات الحكومية في هذا القطاع على غرار القطاعات الاجتماعية الأخرى.

السيد رئيس الحكومة،

إن تأهيل الرأسمال البشري يدعوكم وإلحاح إلى بلورة سياسة مندمجة للرأسمال البشري، يتحمل فيها الجميع مسؤولياته بفلسفة تضامنية تشاركية اتجاه الرصيد الحقيقي للأمة، الذي يشكل الرافعة الأساسية لتحريك عجلة الاقتصاد والتنمية ببلادنا، لأن الغريب في الأمر، كما قال جلالة الملك: "أن الكثير من المستثمرين والمقاولات يواجهون صعوبات في إيجاد الكفاءات اللازمة في مجموعة من المهن والتخصصات.

كما أن العديد من الشباب خاصة من حاملي الشهادات العليا العلمية والتقنية يفكرون في الهجرة إلى الخارج، ليس بسبب التحفيز المغربية هناك، وإنما أيضا لأنهم لا يجدون في بلادهم المناخ والشروط الملائمة للاشتغال والترقي المهني والابتكار والبحث العلمي، وهي عموما نفس الأسباب التي تدفع عددا من الطلبة المغاربة بالخارج لعدم العودة للعمل في

مناسب وفي رعاية صحية مقبولة. اليوم متاريس مختلفة شاءكة، تحول دون انخراطها في الفعل السياسي، اليوم عجرتو كحكومة أنكم تمنحوها القدر الكافي من مساحة الحركة السياسية، وهذا بالذات هو اللي كيفسر هاذ حالة الغليان وحالة الهيجان اللي عبر عليها الشباب في محطات مختلفة، هاذ حالة الهيجان والغليان اللي قد تصل لا قدر الله إلى اليأس.

اليوم، السيد الرئيس المحترم نصيحة، إذا قبل منكم مثقال ذرة، فغدا يمكن أن لا يقبل منكم ملاء الأرض ذهباً، هذه نصيحة.

احتجاجات يومية في أماكن متفرقة، ماشي أمام البرلمان، أمام مجزك عن إيجاد الصيغ والمبادرات المندمجة التي تنعش الأمل في القلوب، والتي تستجيب على الأقل على المدى المتوسط لمطالب شباب أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مطالب مشروعة، كرسها الدستور وكفلها الدستور.

التوظيف، تجتهدون في التفكير في التوظيف من أجل التوظيف، وحتى يقال بأن الحكومة التي يقودها الدكتور سعد الدين العثماني توظف، اليوم مجهودكم أو نتائج مجهودكم التي لن تنبت الأرض ولن تنزل من السماء لن يكون لها معنى إلا إذا طورتم نمط وطبيعة التدابير المتخذة والمعتمدة في إيجاد الشغل، وفي حل مشكلة البطالة، ما غادي يكون عندها معنى إلا إذا ربطوها بسياسة تكوينية، ووفرتو لها الإمكانيات المادية بالمقابل، هذا هو الأساسي، هنا غادي يكون معنى.

موضوع آخر دائماً في نفس السياق، أدمغة سامقة استثنائية، مغربية هي اليوم في ديار المهجر، لم تعد تغربها فكرة الالتحاق بأرض الوطن كما كان الحال هاذي سبع سنين أو ثمان سنين، فما هو السبب يا السيد رئيس الحكومة؟

ألم تتأملوا يوماً في أسباب عزوف هذه الفئة عن الالتحاق بأرض الوطن؟ وهي فئة لا تنقصها الوطنية الصادقة ولا تنقصها الرغبة الجادة في الإسهام بإخلاص في قضايا الوطن، واش عمركم فكرتو فهاذ الشيء السيد رئيس الحكومة المحترم؟ على أي، الوقت يداهمني.

الأساس البشري مفهوم باقي ما كملش البناء ديالو حتى وإن كانت مقاصده مكتملة، اليوم لم يكتسب مفهوم الأساس البشري هاذ الحمولة وهاذ القوة التفسيرية الكافية، وهذا ما يفتح باب الاجتهاد.

ولكن نتمنى أن لا يبتعد الاجتهاد عن المنشأ أو المصدر على اعتبار أن هاذ أساس هو مصطلح اقتصادي يرمز إلى السيولة المعرفية إلى مخزون الفكر والسمات الشخصية، إلى المواهب والطاقات، وإلى العمل الذي يمكن أن يحول إلى قيمة اقتصادية حقيقية يستفيد منها أو تستفيد منها البلاد ويستفيد منها العباد.

أذكركم بهذا التعريف وهاذ المفهوم السيد الرئيس باش نهبكم إلى أن أي مجهود مرتبط اليوم بتأهيل الأساس البشري، خاصو يستحضر هاذ الفكرة

البشرية، وهذا هو السبب تحديداً في تعطل مسيرة التنمية الإنسانية في بلدنا، مسيرة التنمية البشرية بمفهومها العميق والأوسع.

السيد الرئيس،

لن أعود على بدأ، إذ ليس في الوقت متسع، ولكني سأقف عند حدود ما تذكرته من ملاحظات سجلتها وأنا أستمع إلى ردكم.

أول ملاحظة، الأسس البشري ليس قضية، مجرد قضية نحتاج في معالجتها إلى إتباع مسطرة معينة، ليس قضية حتى تكون لغتنا فيه لغة الترافع بانفعال يتطور ليصل في النهاية إلى أن ينفى اتهاماً أو يفند إدعاءهم الحكومة أو يهم حزب معين أو يهم تجربة معينة.

اليوم، الأمر يتعلق بواحد الحتمية أخلاقية، يتعلق بهدف استراتيجي، وأنا غادي نتكلم معك ماشي فقط بقبعة السياسي ولكن بقبعة المتبع للذكاء الجمالي ولمركزية المواطن كرافد من روافد التنمية الإنسانية داخل المجال.

اليوم طموح تأهيل الأسس البشري كيتطلب جوج ديال الأشياء، ويجب أن يكون مشفوعين بشيئين أساسيين:

أولاً، الإرادة السياسية الحقيقية والقوية؛

وثانياً، القدرة غير الاعتيادية على فهم تركيبة الأسس البشري والإلمام بطموح مكونات هاذ الأسس البشري، "فلكل أهل فن لغة".

بمعنى السيد الرئيس المحترم، خاص الاستثناء، فهل أتم حكومة استثنائية قادرة على تدير ما هو استثنائي؟ المغاربة سموا الرتبة والترقيع والانتظارية، ينشدون الاستثناء، وحتى جلالة الملك نصره الله وأيده، ينشد الاستثناء، وقد قالها لكم بصرح العبارة، على الحكومة وهي جزء من هاذ الأسس البشري أن تتحمل مسؤوليتها وأن تعطي المثل وأن تكون القدوة.

واسمح لي السيد الرئيس المحترم، لا يمكن أن تكون حكومتكم القدوة، لأنه غاب عليها الالتزام السياسي القوي والراسخ، هاذ الوضع اللي يخليكم غير قادرين على ترتيب الأولويات ما غاديش يمكنكم أنكم تحددو الفقر والحاجة، لن يمكنكم من الحد من تعاطف الفجوة بين الطبقات، خصوصاً بعد أن تأكلت الطبقة المتوسطة رمز الاستقرار وضمان الاستقرار، ما غاديش يمكنكم من أنكم توفرو واحد العرض صحي واسع متنوع يرضي المغاربة، لن يمكنكم من الحد من اتساع الهوة اللي هي أصلاً صحيحة، الهوة بين مدخلات منظومة التعليم اللي هي منظومة عليلة "عطس الشيطان في مناخها" كما قال سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وبين مدخلات سوق الشغل، ما غاديش يمكنكم السيد الرئيس، هاذ الوضع من إعادة النظر في مختلف النماذج والبراديفات التي استهلكت وتجاوزت بعد أن هجرها في من هاجرها مبدعوها، لأنها أصبحت أو لم تعد تسمن ولا تغني من جوع.

الشباب، السيد الرئيس المحترم، أهم مكون من مكونات الأساس البشري، الشباب صانع التغيير، مظاهرات 68 في باريس وفي القاهرة وفي بكين، هاذ الفئة هاذي اليوم تعاني الأمرين في إيجاد شغل لائق، وفي تعليم

خامسا، نسجل للأسف كون الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجي ضعيفة، إذ لا تتعدى 0.8% في الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي يصل إلى 2% عموما و4% في الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، نقترح الرفع من هذه الميزانية وبلورة سياسة واضحة المعالم للنهوض بالبحث العلمي.

في الأخير، نعيد التأكيد، السيد رئيس الحكومة، على أن الإنسان هو صانع كل تنمية مستدامة ولا بد أن يكون أيضا هدفها الأساسي والاستراتيجي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي في البداية أن أفتح قوسين وأن أبدأ بملاحظتين حول الرقم الأخضر الذي ذكرته في الموضوع الأول، وأنا تهت من كثرة السؤال حول معرفة مفهوم هذا البعع الذي يسمى بالفساد والذي استشرى في كل القطاعات، بدون استثناء، دون قطاع معين.

هناك أطر نزهاء، هناك رجال أقياء، هناك مواطنون يشتغلون بصدق وأمانة متشبعين بالوطنية الخالصة، ولكن التشهير بقطاع معين دون قطاع آخر اعتبرته ظلما، وأتمنى أن تكون فلتة لسان.

ورغم ذلك لا بد أن أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم الأكيد والمتعلق بموضوع تأهيل الرأسمال البشري، والأكيد أنكم تشتغلون بروح عالية من أجل الاستثمار في هذا العنصر البشري الذي يبقى عنصر أساسي لإنجاح كل البرامج الحكومية وتنزيلها لكي يحس بها المواطن.

لذلك فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن كل البرامج التي تنوون القيام بها مؤكداً لكم في هذا الإطار أن تأهيل الرأسمال البشري ببلادنا والذي نعتبره في فريقنا موضوع بالغ الأهمية وأداة محورية لمواجهة رهانات التنافسية الدولية، فلا يخفى عليكم أهمية النهوض بالعامل البشري كأساس لكل رؤية تنموية سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد جعل جلالة الملك محمد السادس نصره الله من تكوين العنصر البشري وتأهيله أولوية وطنية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية وتوطيد مسلسل التنمية المندمجة والمستدامة، عززتها الوثيقة الدستورية التي توافقت المغاربة بشأنها، حيث نص الفصل 31 منها على إعطاء الأفراد مجموعة من الحقوق، نعتبر أن من أهمها الحق في الحصول على تعليم جيد وذو جودة،

وهذا ضرورة تحول إلى قيمة اقتصادية وإلى ابتكار خلاق يبعدها عن تشوهات الفساد والحسوبة وعلى الأفكار التي تتعرفوها جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

نشكركم أولا على توضيحاتكم القيمة، وتفاعلا مع جوابكم نود في الفريق الحركي إبراز مجموعة من الملاحظات والاقتراحات بخصوص موضوع من الأهمية بمكان، ألا وهو تحديات تأهيل الرأسمال البشري.

أولا نعتبر في الفريق الحركي أن المغرب نجح إلى حد بعيد في تنمية المجال والمحيط ويبدو ذلك جليا من خلال التجهيزات والبنيات التحتية المنجزة، بمقابل عرف بلدنا بطئا في مجال تنمية الإنسان، ويتجلى ذلك من خلال مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2018، حيث ظلت بلادنا مصنفة في المركز 123 من أصل 189 دولة، ليستقر في نفس الترتيب منذ سنة 2016، وهو تصرف يجعل السياسات العمومية المعتمدة في مجالات التنمية البشرية محط تساؤل.

ثانيا، إن المدخل الرئيسي والمحوري لتأهيل الرأسمال البشري في نظرنا هو إصلاح منظومة التربية والتكوين في شموليتها وعلى وجه الخصوص التعليم العالي.

وفي هذا الإطار، نؤكد إصرارنا على ضرورة بلورة إستراتيجية تربط التكوين بمتطلبات سوق الشغل، وبمجايات النسيج الاقتصادي مع وضع آليات لمراقبة وتتبع مدى إدماج الخريجين في سوق الشغل ومعالجة الأسباب التي أدت إلى فشل التكوين في مختلف أصناف التعليم العالي.

ثالثا، نلاحظ السيد رئيس الحكومة، أن بلادنا تزخر بمهارات وكفاءات إذا ما توفرت لها الشروط الملائمة ولنا في الأدمغة المغربية خارج أرض الوطن، أو خارج الوطن خير مثال، وهو ما يستوجب إعداد بنيات لاستقبالها وإعادة إدماجها في الحياة العامة بوطنها الأم، بغية استفادة بلادنا من هذا الرأسمال البشري الهام الذي يغذي اقتصاديات بلدان الإقامة ويساهم بقوة في صناعة قراراتها السياسية والعلمية.

رابعا، بالنسبة للتكوين المستمر نسجل في الفريق الحركي غياب سياسة شاملة تهم هيكلة وتطوير التكوين المستمر المقدم من طرف الجامعات وغيرها من المؤسسات وغياب منظومة معلوماتية لتدبير التكوين المستمر. ونقترح في هذا الإطار، ضرورة القيام بالدراسات المسبقة قبل إحداث التكوينات المستمرة وذلك للأخذ بعين الاعتبار حاجيات سوق الشغل.

إستراتيجيا ليس فقط لما يمكن أن يجلبه من منافع اقتصادية، ولكن لما سيحدثه من دينامية وفعالية في تدبير المرافق العمومية والخاصة والتي نحتاجها إلحاح لإنجاح أورشنا التنموية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن أنه استهلك رصيده من الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بتدقيق وامعان لجوابكم، حيث اتضح بشكل جلي الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال تأهيل الموارد البشرية وتعبئتها لتحقيق التنمية الاجتماعية وبلوغ أهداف الإستراتيجية التنموية والإقلاع الاقتصادي، كما أن جوابكم السيد رئيس الحكومة رسم بعض التحديات التي من الواجب رفعها. ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نستهل مناقشتنا لهذا الموضوع بمجموعة من التساؤلات.

أولا، لا ننكر التطور الكمي والنوعي في الإنفاق على التربية والتكوين، لكن نتساءل أي وقع وأي تأثير إيجابي لهذا التزايد في التنمية عموما والتنمية البشرية خصوصا؟

ثانيا، الكل يشهد بأن بلادنا تعرف دينامية كبيرة في التنمية الاقتصادية والمشاريع الهيكلية الكبرى، هناك مجهود كبير وبرامج متعددة للإقلاع الاقتصادي ولها وقع الاقتصاد المالي، لكن السيد رئيس الحكومة لماذا يغيب التناسب بين النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار على الرأسمال البشري؟

ثالثا، ما أسباب انعدام التناسب بين النمو الاقتصادي والموارد البشرية؟ وما هي الآليات والإجراءات الملائمة الكفيلة لإعادة التوازن للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتأهيل الموارد البشرية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في المغرب عشنا كما عاش العالم أجمع مع بعض الآراء القديمة، التي كانت تعتبر أن التربية والتكوين والموارد البشرية مجرد استهلاك، وأن الإنتاج الاقتصادي المادي والطبيعي هو الأساس لأي عملية تنموية.

ولذلك فلا دور لتأهيل الموارد البشرية في الرفع من نسب النمو الاقتصادي، لكن ظهرت وجهات نظر عالمية واقتصادية أكدت على نظرية الرأسمال البشري، وأكثفي هنا بالإشارة إلى رأي مالتوس الذي أكد أن

يتيح لكل مواطنة ومواطن التسلح بجد أدنى مشترك من المعارف والمكتسبات التعليمية القادرة على إدماجها فعليا داخل المجتمع.

ونظرا لمحدودية منظومتنا التعليمية ونواقصها، فإن تسطير سياسة وطنية لهيئة الرأسمال البشري من أجل استيعاب هذا القصور أصبح يفرض نفسه بقوة بالنظر إلى الفارق الذي يمكن أن يشكله تواجد موارد بشرية مؤهلة من عدمه بالنسبة لمجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا تبيين توجيه صاحب الجلالة حفظه الله للحكومة قصد إعداد إستراتيجية وطنية في مجال التكوين المهني، وهنا ندعو بدورنا الحكومة إلى الانكباب على تنزيل التوجيهات الملكية السامية على أحسن وجه.

كما نثير الانتباه إلى ضرورة أن تشمل أي خطة للتكوين كل المجالات المنتجة، وأخص بالذكر القطاع الفلاحي الذي يشغل اليوم 40% من الساكنة النشيطة تتأسف لإقصائه من هذه الإستراتيجية، حيث يتوجب على الحكومة إيلاء المزيد من الاهتمام بالعالم القروي بحكم احتضانه نسبة عالية من الشباب الراغب في الاندماج المهني والتنموي، علما أنه كان أقل حظا في الحصول على مقومات التعليم الجيد أو اضطرته الظروف الصعبة داخل المجال القروي إلى الابتعاد عن صفوف الدراسة في سن مبكرة.

لهذا فإن النهوض بأوضاع الشباب داخل المجال القروي من شأنه تكوين جيل قادر على إفراز نخبة تساهم في التنمية الشاملة.

نحن في فريقنا التجمع الوطني للأحرار، نعتقد أن من أهم جوانب المسار الذي يجعل من التكوين المهني منظومة تكوينية موازية للمسار التعليمي بعيدا عن ما يمكن أن يشكله اليوم من صورة تتجلى في أقسام مخصصة للتلاميذ اللذين لم يبلغوا مستويات تسمح لهم بمتابعة دراسة أكثر جاذبية، فلا مناص من جعل التكوين المهني الأساس التعليمي لكل الإستراتيجيات الهيكلية كمخططات المغرب الأخضر والتسريع الصناعي وأليوتيس، إلى آخره وباقي المخططات التنموية التي شملت باقي القطاعات المنتجة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تواجه بلادنا جملة من التحديات داخل محيط إقليمي ودولي مضطرب يتجه بقوة نحو الانغلاق الاقتصادي، سيسود معه مناخ تطبعه التنافسية الشديدة لجذب الرساميل وغزو الأسواق، لذا علينا أن نكون يقظين ونشتغل على إعداد رؤية اقتصادية واضحة المعالم، آخذين بعين الاعتبار مقوماتنا الطبيعية والجغرافية التي تتشابه إلى حد كبير مع مجموعة من الدول المنافسة، مما يفرض علينا تواجد مؤهلات بشرية عالية ستكون بكل تأكيد عاملا فارقا في تموقع المغرب داخل الخريطة الدولية، مبرزين أن الاستثمار في تأهيل العنصر البشري سينعكس إيجابا على دخل الفرد والمجتمع على حد سواء وتستفيد معه الحكومة في إبداع الحلول لكل المعضلات الاجتماعية في بلادنا اليوم.

ومن هذا المطلق، يجب أن يكون الاستثمار في الموارد البشرية هدفا

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الحكومة تفضلو للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين في حدود ما تبقى لديكم من وقت.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا لجميع الأخوات والإخوان، السيدات والسادة المستشارين الذين عبروا عن عدد من الملاحظات، احنا ما عندنا مشكل تكون الملاحظات ديال الجميع مرحبا بها، ولكن للإنصاف يجب أن نقول شيئا.

أولا، سنة 2010 عدد الحاصلين على البكالوريا 136000، 2018 عدد الحاصلين على البكالوريا الضعف 260000، معنى ذلك أنه عدد الأقسام هو القمة ديال الهرم يتحرك وصل دابا لنهاية الجميع، قيمة الهرم السكاني معنى ذلك الحاجيات غادي يتزاد من 2017 إلى 2018 من السنة الدراسية 2016-2017، السنة الدراسية 2017-2018 عدد التلاميذ ديال البكالوريا تزداد ب18%، ومنتظر السنة المقبلة يزيد حتى لبعدها 2020 عاد ييدا يوقع شوية ديال التوقف واحد الشوية.

وهذا معناه أنه الحاجيات اللي كانت من قبل غير كما خلي كيفا، غير الكم اللي كانت من قبل تضاعفت حاجياتنا في التأطير في البنيات في التجهيزات، كل شي في 2010 مبدئيا خاصو يتضاعف في 2018، إذن باش نعرفو بأنه الطلب يزداد.

ورغم ذلك فإن الأداء في الجامعة وخصوصا الزيادة في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات ذات الاستقطاب المحدود يزداد، عدد الطلبة اللي في الإجازات المهنية يزداد، عدد الإجازات المهنية كترت لأن وعيا منا بأن هذا هو الطريق للتشمين هاذ الموارد ولإعطاء تكوين قادر على أن يكون إنسان يخوض غمار الحياة وهو مسلح، احنا واعييين بهاذ الشيء.

فلذلك التحول كنقومو به، ولكن شوفو أش ورثنا وشوفو أش كاين اليوم؟ هاذ المقارنة راه مهمة.

لكن أيضا يجب أن نقارن وراه حضرت على شي حاجة قبيلة ولكن يمكن نعاود نهضرو، ورثنا الهدر المدرسي ب 540000 واليوم هو 270000 نقصنا ب50%، على الرغم من أن عدد التلاميذ تيزيد مع ذلك هذا جمهد كبير باش تنقص وهذا غادي يؤثر على نسبة الأمية، غادي يؤثر على الشباب الذين لا يجدون طريقا إلى الشغل إلا بتكوينات جديدة، ورثنا معدل وفيات الأطفال 30% سنة 2011، وأصبح اليوم 22% وخاصني ينقص أكثر ولكن نقص.

ورثنا عدد وفيات الأمهات 112 في 100000 ولادة في 2010 و أصبحت 72 في 100000 ولادة سنة 2017 وغادي يزيد، وهذا الشيء

التعليم وسيلة للقضاء على الفقر واعتبر أن الأموال الطائفة التي تصرف مباشرة على الفقراء لا تزيد إلا فقر هؤلاء، لكن التعليم يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحسين مستوى الفقراء وإسهامهم في خلق الثروة، التعليم، السيد رئيس الحكومة، هو ما يدمج وما يمكن الفئات الفقيرة والمهمشة في دور الإنتاج الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

هناك برامج وإصلاحات كثيرة قامت بها الحكومة المتعاقبة مثل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تكرست بإنشاء جلالة الملك للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، مما مكنت بلادنا من إنتاج ترسانة قانونية وتحديد إجراءات تربوية ونماذج تكوينية وبرامج تأهيلية ترفع من مستوى العنصر البشري، وتجعله أكثر تأهيلا للمساهمة، بل حتى يكون فعالا في خلق التنمية وإنتاج الثروة، بل أبدعت الدولة المغربية في إطار تأهيل الموارد البشرية عدة برامج كبرى يحتدى بها، الآن نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإحداث وكالة التنمية الاجتماعية وبرامج الدعم الاجتماعي.

وبكل صراحة، السيد الرئيس، لازالت هذه البرامج لا تبلغ مداها ولازالت نتائجها لا تقول ضعيفة بل غير ملموسة على أرض الواقع، فما هي الأسباب يا ترى؟ هل المشكل مشكل حكامه وتديرو وتنزيل؟ هل المشكل في الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال؟ هل المشكل في الخلفية التي نناقش بل نسطر ونبرمج من خلالها؟ بمعنى هل طغيان البعد الإيديولوجي على البعد التنموي في تناول سياسة تأهيل الموارد البشرية هو السبب؟

نجيبكم، السيد رئيس الحكومة، أن قناعتنا هي كل هذه الأسباب تساهم في تبخيس عمل المجتمع في هذا الإطار، لذلك نرى أن تناول هذا الموضوع ومناقشته داخل جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع التقريبي والتداولي لازال يلزمه الكثير من الشفافية والعقلانية والموضوعية والابتعاد قدر الإمكان عن السياسية.

وقبل الختام، تؤكد السيد رئيس الحكومة أن الثروة الحقيقية للمغرب هي موارده البشرية القادرة على دعم استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق الانخراط في العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية، كما ورد في مجموعة من التقارير الدولية ولاسيما أن العالم عرف نماذج تنموية تفتقر إلى الموارد الطبيعية واستطاعت أن تحتل مواقع ريادية عالميا، بفضل تأهيل مواردها البشرية بطريقة صحيحة وعملية، مثل النموذج المعروف الياباني.

وأختم قولي بالتأكيد على مضامين الخطابات الملكية السامية والتي أكد فيها جلالتة على ضرورة مراجعة النموذج التنموي في أفق يراعي التوازن العادي للنمو مجاليا ولاسيما بالعالم القروي، وكذلك ما أكده في خطاب جلالتة أمام البرلمان من دعوة صريحة إلى النهوض بالعالم القروي والفلاحة والتكوين المهني، باعتبار هذه القطاعات قادرة على خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين محيط عيش الساكنة، خصوصا بالعالم القروي.

إعادة النظر في نظام التوجيه على أساس أن هذه الأمور وغيرها أساسية باش نرفعو الجودة ديال التعليم، وقد شارك عدد من الشركاء والأساتذة وغيرهم، شاركوا في هذا الملتقى وأدلو آرائهم وخرجت عدد من التوصيات التي ستجد تطبيقها في القريب.

وأيضاً في الجامعات، الجامعات كلها تقريبا اليوم بلورت برامج للتكوين المستمر، لتلبية حاجيات المقاولات والمؤسسات الأخرى من غير المقاولات في تطوير قدرات مواردها البشرية، وهي إما تكون تكوينات بالخصوص قصيرة المدى بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب توضع هذه التكوينات، خاصة في مجال التسيير، التدبير المقاولاتي، استخدام التكنولوجيات الحديثة، بناء المشاريع، الحكامة وغيرها، فهذا هو أيضاً سيرفع، تعطت له إمكانيات وتدعم باش يمكن يعطي.

وأخيراً لا بد أن نقول بأن هناك اهتماماً خاص بالبحث العلمي، لأن البحث العلمي هو الذي غادي يطور الإمكانيات ديال بلادنا في الإسهام في التطور التكنولوجي الحديث وتطوير العلم ولذلك أحدثت 6 مدن للابتكار بشراكة بين التعليم العالي ووزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، وذلك من أجل احتضان الابتكار وبراءة الاختراع وتحويل كل هذا إلى مقاولات ناشئة تحتضن في هذه المراكز لمدة سنتين، الربط بين هاذ البحث العلمي وبين المقاولات وبين النسيج الاقتصادي العام من أجل أن تساهم في إنتاج الثروة، وضع برامج للتحفيز لكل هذا من قبل الحكومة كي تستفيد المقاولات، وخصوصاً المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة من هاذ البرامج، وقد انطلقت هذه المدن، بعضها انطلق فعلاً.

ولكن لا بد أن أشير أيضاً إلى مسألة أخرى، وهو هاذ المسألة ديال التكوينات الجديدة في المهن الجديدة، هو شيء تطوير مستمر، كل سنة كيتطور بأشكال مختلفة، ولذلك المستثمرين اللي جاو لبلادنا واستثمرو لقاو عنصر بشري مكون وأبدوا عن سعادتهم بهاذ مستوى التكوين ديال الموارد البشرية الوطنية، بالعكس سواء التقنيين، خريجي التكوين المهني وغيرهم، والمهندسين، اعتبروا بأن التكوين بالنسبة لهم جيد، وهذا جزء مما يجلب هذه الاستثمارات، أن هناك تكوين جيد في بلادنا، ماشي العكس، وربما هذا يفسر أيضاً أن هاذ المغاربة فين ما مشاو كيلقاو القدرة على الاشتغال لأن التكوين دياهم جيد، وخصوصاً في المجالات اللي هي حديثة، الطاقات المتجددة، في مجال الذكاء الصناعي، في مجال اللوجيستيك، في مجال الماء والبيئة والأمن الغذائي، مجال صناعة السيارات وكل ما يرتبط بها، في مجال صناعة الطائرات وكل ما يرتبط بها، في مجال التسيير والتدبير، هاذي كامل راه عندنا فيها مؤسسات الحمد لله، بعضها ورثناها وبعض التكوينات جديدة، الحمد لله، جيدة خاصنا نظورها أكثر، صحيح، وخاصنا نوسعوها باش يمكن يستفد منها أكبر قدر ممكن من الشباب.

هاذ الشيء راه احنا حريصين عليه، وغاديين نمشيو فيه، فعلاً التوجهات ديال جلالة الملك في هاذ المجال واضحة، واحنا حريصين على أن

غادي يؤثر على ترتيب المغرب في مؤشر التنمية البشرية، ورثنا تغطية صحية بنثل المواطنين وهي الآن تقريبا 60%، ونحن إن شاء الله مع هاذ البرنامج ديال إدماج المهن الحرة والمستقلين من غير الأجراء في التغطية الصحية، سيؤدي إلى رفعها إلى 90%.

إذن نشوفو الإرث ونشوفو الجهد اللي كيتم ماشي فقط يعني، ماشي فقط نشوفو فيها كفكرة عامة وإنما هناك..

أما بالنسبة للتوظيفات في القطاع العام اللي أشار له السيد المستشار المحترم، فالجهد ديال التوظيف ماشي عبثي، ماشي جا ووظفناه، ووظفناه وفق حاجيات بطبيعة الحال احنا اليوم جميع القطاعات تطالب بمناصب مالية كنعطيوها على حسب التقدير بعد النقاش وما عمر شي قطاع كنعطى له ذاك الشيء اللي بغى كامل، جميع القطاعات تتعطى لها على حسب التقدير ديال الحاجيات الحقيقية، بطبيعة الحال حتى هي الطلبات ديالها انطلاقاً من الحاجيات الحقيقية، لأن حتى احنا عندنا حدود في الميزانية، ورغم ذلك تدار محمد كبير ويمكن نقول اليوم مثلاً، بأن ذاك الشيء اللي تدار احنا نهدر كاع، حيث الإخوان كيغيو يقولو 7 سنين ما كين مشكل، ذاك الشيء اللي تدار في 7 سنين هو الضعف اللي تدار في 9 سنين في 2 حكومات، 2 حكومات اللي قبل من 2011 ها هو الأرقام كابتة، الحكومة ديالكم 71000 الحكومة اللي قبل منها 41000 هي 112000، في هذه الحكومة 246000 في 8 سنوات، الضعف في 8 سنوات، ومع ذلك هناك محمد، وهذا الجهد أنا نقول بأنه يمكن باقي خاصو التطوير، ولكن كين محمد كبير جدا وهذا كيساهم في إيجاد فرص الشغل لهؤلاء الشباب الذين يتخرجون حتى هو راه مزيان والأطر والكفاءات واحنا باقي غادي نظورو الوظيفة العمومية باش تكون في تفاعلها مع القطاع الخاص يكون قضية الانتقال أسهل، هاذ الشيء غادي نديرو فيه إعادة.

مع أنه اليوم ممكن أن الواحد يجي يعطي الملف ديالو في إطار طلب الترشيحات كمدير مركزي أو كاتب عام أو مفتش عام أو غيرها من القطاع الخاص، ماشي فقط من القطاع العام، وكيجيو أحياناً.

وأريد أن أقول أيضاً بأنه فيما يخص التعليم العالي هناك اهتمام كبير بتثمين العنصر البشري وبالجانب البيداغوجي، بطبيعة الحال هذا التحول خاصو يتم تدريجياً وغادي يتم ولكن احنا غاديين فيه.

أولاً وقبل كل شيء، أريد أن أقول بأنه كنت حضرت وأشرفت في مراكش على ملتقى في أكتوبر الماضي لإعادة النظر في المنظومة البيداغوجية في التعليم العالي، المنظومة البيداغوجية كلها في التعليم العالي، وخاصة نظام الإجازة في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وهاد الملتقى ساهم أو أسهم وخرج عدد من التوصيات اللي كتركز على بلورة التكوينات الجامعية بشراكة مع المقاولات وكتركز على تعميم تدريس الكفايات العرضانية مثل بعض الكفايات اللي حضرت عليها قبيلة، "اللغات، حس مقاولاتي، المعلومات" وغيرها، خصوصاً حس المقاولات والثقافة المقاولاتية.

وأنا قلت مرارا في مجلس النواب ماشي مجلس المستشارين، قلت لهم راه أنتما تهضرو والصحافة تيسجلو، المنظمة الدولية والمستثمرين الخارجيين تيسمعو، آه كقولو كن هاذ الشي ما صحيح كاع ما يقولوها البرلماني، تيقول لك الاقتصاد الوطني في أزمة، تيقول لك التعليم في أزمة، تيقول لهم ما تقولش أزمة، ما كاينش، كاين مشاكل، كاين إشكالات، كاين تأخرات، كاين نقائص، صحيح، أما أزمة هذا غير معقول.

واحد المرة كنت في مؤسسة بلا ما نقولو أشنو هي، جامعية، مشيت درت بطلب منهم واحد العرض، واحد الطالب تيقول لي التعليم في أزمة، قلت له الله يرحم باك راه أنت تتقرا هنا وعندك المنحة وهاذ المؤسسة جامعية جميلة وعندك أساتذة وفرتهم الدولة وما تتخلص والو وتقول التعليم في أزمة، دابا البلاد اللي ما فيش هاذ الشي أش غادي يقولو هذوك كاين شي حاجة أكثر من الأزمة، تقول عندنا مشاكل إياه، ولكن ماشي عندهم تما، هذيك المؤسسة، راه مزيان، مشحال من واحد تتلاقى به تيقول لي والله هاذ الشي اللي تتقول صحيح، ولكن شي وحدين ما مقتنعيش به، قلت له أسيدي أنت اهضر غير على راسك، يعني كل واحد واحد آخر يعني تيدير الغائب، أما هو يقول لك أنا متفق معك ولكن راه ما مقتنعوش شكون هاذو؟ شي وحدين آخرين، لا، خاصنا الواحد اللي يقتنع بشي حاجة يدافع عليها، يدافع عليها ويقولها وتقتنعو إن شاء الله.

ونحن على يقين بأننا سنستمر وبغيت نؤكد للأخوات والإخوان ديال النقابات بالخصوص، بأننا حريصين على الحوار الاجتماعي وغادي نمشيو فيه.

ولكن هاذ الفكرة اللي قلتو ليا باش تطبق ذاك الشي من دابا، راه دابا تنفكر فيها، تمانو على الله يوفقنا جميعا لما فيه الخير ويهدينا سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

نستجيب لها، وإن شاء الله غادي يكون عندها تأثير كبير فيما يخص تمشين الراسال البشري وفيما يخص فتح إمكانيات لهاذ الشباب المتخرجين، سواء في التكوين المهني أو في المؤسسات الجامعية بمختلف أنواعها، باش يلجوا إن شاء الله سوق الشغل و يلجوا العيش الكريم وهم مرتاحين، وهاذ الشي عندنا فيه أمل كبير.

ولكن أريد أن أقول باش نحدد ميزان، أريد أن أقول بأن علينا جميع المسؤولية، وأنا ديمنا كيقول هاذ الهضرة وكنعاولها مرارا في كثير من الأسئلة، راه الخطاب الذي نبثه خاصو يكون خطاب الأمل، تقول عندنا هاذ الغلط ما كاينش مشكل، هذا معقول، حتى هذا جزء من الأمل، لأن ما خصوص يكون الخطاب ديالنا ثاني العام كلو زين، أنا ضد هاذ المسألة، وما ديروهاش أنتما، على كل حال أنتما كتمشيو كاع للجهة الأخرى وما غادي نديرهاش أنا، ياك فهمتتي، أنا ضدها، عجباتك هادي، محمة.

خاص يكون الخطاب ديالنا معقول، ولكن معقول عن طريق بث روح الأمل، عندنا اختلالات، عندنا مشاكل، ولكن الحمد لله عندنا إنجازات وعندنا أمور كثيرة درناها إيجابية، وأنا حريص باش نكون رئيس الحكومة ديال جميع المغاربة، فلذلك الحكومة راه ديالكم إلى نجحت راه نجحنا جميعا، وحتى أنتما إلى نجحتو كمستشارين فهاذ الغرفة المحترمة راه حتى أنا ناجح، كلنا ناجحين، ماشي فقط.

فلذلك خصنا بث روح الأمل، ونديرو إشارات قوية، وأنا مستعد نستقبل أي فريق أو أي مجموعة من المستشارين بغاوا باش يشوفو عمليا وفي العمق بعض الاقتراحات ونطوروها ما كاين مشكل، بالعكس احنا راه الحكمة ضالتنا أني صدرت ومن أي صدرت، فنحن نرحب بها، ماعندنا مشكل، ونطبقتها وكثير من الأمور اللي اقترحتها يمكن ما طبقتاش، باقي غادي نطبقتها بطبيعة الحال إلى اقتنعنا بها، قلت مقترح خيلنا تقتنعو، أنا خاصني تطبق حاجة اللي مقتنع بها ماشي فقط لأنه قيلت، ولكن الحمد لله جميع المقترحات إيجابية التي قدمت، خاصنا غير هاذك الخطاب التبيسي والتبخيبي والتديسي، ثلاثة الأمور خاصها تخرج من أسمو ديالها.

التديس هو قلب الحقائق، التبخيس هو واحد الحاجة مزبانة تتقولو ما ميزبانش، هاذ الشي ما خاصوش يكون، خاصنا يكون عندنا خطاب واقعي موضوعي، وإلى عندنا خطاب واقعي موضوعي راه حتى المواطنين يتبصنتو.